

مذكرة توجيهية

الوقاية من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية



مذكرة توجيهية

الوقاية من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية



قسم القيادة والحوكمة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر 2021

المحتويات

3	أولاً: المقدمة
4	ثانياً: المفاهيم والأطر المعيارية
4	1. ما هو العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؟ التعريفات والمظاهر
4	الضحايا والجناة
5	حجم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية
5	2. ما هو الإطار المعياري؟
5	حقوق المرأة في الإدماج والعيش في مأمن من العنف
5	المراجع المعيارية للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية
7	ثالثاً: إرشادات عملية شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى القطري
7	1. إنشاء قاعدة بيانية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية
11	2. الإصلاح التشريعي
12	3. الرصد والإبلاغ
17	4. بناء القدرات
21	5. الدعم خلال المسارات الانتخابية
26	6. التنسيق وحملات المناصرة والتوعية
30	رابعاً: تصميم عمليات التدخل البرنامجية للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتنفيذها
30	1. البرامج التي تتمحور حول السياقات الانتخابية
30	2. البرامج الأخرى
30	3. اعتبارات هامة
31	الملاحق
31	الملحق أ. الرسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية
32	الملحق ب. قائمة الفاعلين
35	الملحق ج. نصوص إضافية للقراءة
37	الحواشي

أولاً: المقدمة

الأولية المواضيعية المتعلقة بالتمكين السياسي والقيادة للمرأة. وينص المُخرج 4 من الخطة الاستراتيجية على: "تعزيز مشاركة النساء من جميع الأعمار بشكل كامل في المؤسسات والعمليات السياسية وتوليهن أدوارًا قيادية بها وإدماجهن فيها". ويركز المؤشر 4.4 بصفة خاصة على "عدد المبادرات التي جرى إعدادها و/أو تنفيذها في سبيل رصد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، بينما يشير المُخرج 1.3 إلى "تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين لتصميم مبادرات للحد من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتنفيذها".

تؤدي الأمم المتحدة دورًا مهمًا في دعم الجهات الحكومية وغير الحكومية على حدٍ سواء لتنفيذ السياسات وبرامج العمل الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى القطري، إذ بوسع للأمم المتحدة، على سبيل المثال، أن تشارك المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تذكية الوعي ودعم برامج التصدي وتعزيز إجراء المزيد من الأعمال البحثية. كما يمكن التعاون على مستوى مكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال البرامج الإقليمية والقطرية. أضف إلى ذلك أن بمقدور فرق الأمم المتحدة القطرية تقديم الدعم للشركاء الوطنيين. ويمكن للوكالات ذات الصلة بجميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة أيضًا العمل على التنسيق لضمان اتساق السياسات ومواءمة النهج التي تستهدف التصدي للعنف، إلى جانب التعاون مع مكتب المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

صُممت هذه المذكرة التوجيهية بهدف دعم هذه الجهود.

يشتمل القسم الأول على هذه [المقدمة](#).

يتناول القسم الثاني [المفاهيم والمعايير](#) المرتبطة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك التعريفات والأطر المعيارية.

يتضمن القسم الثالث [إرشادات عملية شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية](#) على المستوى القطري في ما يخص عمليات التقييم والبحث، والأنواع الشائعة من الدعم المقدم للشركاء الوطنيين، وتصميم وتنفيذ عمليات التدخل بهدف التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

يقدم القسم الرابع [إرشادات حول تصميم وتنفيذ عمليات التدخل البرنامجية للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية](#) في السياقات الانتخابية وغير الانتخابية، كما يتطرق إلى الاعتبارات التي يحتمل أن تكون حساسة في كليهما.

تحتوي [الملاحق](#) على أدوات الدعم وموارد المعلومات، بما في ذلك الرسائل الرئيسية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لدى منظومة الأمم المتحدة، وأدوات لتنفيذ خيارات البرامج المختلفة، ونصوص إضافية للقراءة.

تقدم هذه المذكرة التوجيهية المشورة الفنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والفرق القطرية حول كيفية دعم الدول الأعضاء من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتستند في ذلك إلى التعريفات والرؤى والأطر القائمة المستسقاة من الدراسات البحثية وما أثمر عن أوجه التقدم المعياري والتعاون البرنامجي، بما في ذلك: تقرير الأمين العام عن الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (E/CN.6/2021/3): الرسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية التي اعتمدها اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة في عام 2020 ([الملحق أ](#))؛ تقرير موضوعي للمقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، والذي قُدّم في الدورة العادية الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (2018)، الدليل البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات](#)؛ اجتماعان لأفرقة الخبراء والرصد العالمي للدروس المستفادة والممارسات الجيدة للمكاتب القطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.¹

لذا ينصب تركيز هذه المذكرة التوجيهية في المقام الأول على المرأة في الحياة السياسية، كما أنها تنطبق كذلك بوجه أعم على العنف ضد المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك العنف ضد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات في المجتمع المدني وفي مجالات أخرى من الحياة العامة، ويمكن كذلك للجهات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وشركاء التنمية الاسترشاد بها في عملهم/هن.

بات من المعترف به على الصعيد الدولي أن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يشكل انتهاكاً للحقوق السياسية للمرأة وعائقاً رئيسياً أمام التمثيل السياسي للمرأة، وذلك حسب ما ورد في العديد من الوثائق المعيارية منها تقرير الأمين العام لعام 2021 عن مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ وقرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن تكتيف الجهود الرامية إلى منع العنف بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي (A/RES/73/148). إن هذا الأمر ليس بمثابة ممارسة "اعتيادية" في عالم السياسة؛ ومن أجل مواجهة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بشكل منهجي، والحد من مخاطر العنف، وتغيير السياسة والممارسات، من الضروري العمل على تعزيز تمثيل النساء في الحياة السياسية والعامة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان محاسبة الجناة، ووضع حد للإفلات من العقاب، وأن تدعم الحكومات والهيئات التشريعية والقطاع العام - بما في ذلك الهيئات القضائية والانتخابية - الحلول المؤسسية المتكاملة وطويلة المدى.

تُدرج هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديداً مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية ضمن خطتها الاستراتيجية (2018-2021) تحت

ثانيًا: المفاهيم والأطر المعيارية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية:

”يتمثل [العنف ضد المرأة في الحياة السياسية]، بما فيه العنف في الانتخابات وما بعدها، من أي عمل أو التهديد بأي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تنتج عنها، أو يُحتمل أن تنتج عنها، أضرار أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية، وتكون موجهة إلى أي امرأة في المجال السياسي لا لسبب إلا لأنها امرأة، أو تؤثر على النساء أكثر من غيرهن“⁶.

الضحايا والجناة

قد يشمل ضحايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والناجيات منه صاحبات المناصب السياسية والمرشحات والطامحات لشغل مناصب سياسية والمناصرت في الميدان السياسي والناخبات والعاملات في الانتخابات والمراقبات والمسؤولات العموميات والموظفات. وفي الحياة العامة الأوسع، قد تكون الناشطات في المجتمع المدني والعاملات في مجال الإعلام والمدافعات عن حقوق الإنسان أهدافاً للعنف. كما يتأثر كذلك أفراد الأسرة أو النشطاء المرتبطين بالنساء المستهدفات. والنساء اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز - على سبيل المثال التمييز القائم على أساس العمر والميل الجنسي والهوية الجنسية والعرق - وأولئك اللواتي لديهن آراء سياسية معينة أو ارتباطات بأنشطة في مجال حقوق الإنسان هم على الأرجح أكثر عرضة للعنف.

يمكن أن يشمل مرتكبو العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت وخارجه - سواء في السر أو في العلن - السياسيين الآخرين أو الناخبين أو أفراد الأسر والغرباء أو المصوتين أو الزعماء التقليديين أو الدينيين أو المعارضين السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام والصحفيين أو الجهات الفاعلة الحكومية، وغيرهم من المرتكبين على صعيد المجتمع المحلي والجهات الفاعلة. ويمكن أن يرتكب العنف عبر الإنترنت على يد نفس الأشخاص ومن قبل متصيدين وروبوتات مجهولين.

حجم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية آثار ضارة لها وقع دائم على الأفراد المعنيين والمجتمع ككل، إذ أنه يعرقل مسار ومصداقية العمليات السياسية والانتخابية وشرعيتها. ووقوع النساء تحت وطأة العنف في الحياة السياسية أو تهديدهن به أو خوفهن منه من شأنه أن يثني العديد من النساء عن السعي إلى تقلد المناصب السياسية وتنظيم الحملات الانتخابية والأنشطة ذات الصلة، وغيرها من الأنشطة العامة، أو الاستمرار في مباشرة أي منها. وبصفة عامة، يشكل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية انتهاكاً لحقوق المرأة الإنسانية والسياسية.

1. ما هو العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؟ التعريفات والمظاهر

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية هو شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة.² العنف ضد المرأة في الحياة السياسية هو أي عمل من أعمال العنف البدني أو الجنسي أو النفسي أو التهديد به، بما يحول دون ممارسة المرأة وإعمالها لحقوقها السياسية ولمجموعة من حقوق الإنسان.³ ويتجلى العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في صورة محددة قائمة على النوع الاجتماعي، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأمثلة التالية.

- **العنف الجسدي:** يشمل عمليات الاغتيال والختف والضرب - التي يكون المقصد من ورائها في كثير من الأحيان إجبار النساء على الاستقالة أو الانسحاب من الحياة السياسية.
- **العنف الجنسي:** يشمل التحرش الجنسي، والتلميحات الجنسية غير المرغوب فيها، والاعتداء الجنسي، والاعتصاب، والتهديدات الجنسية، والصور الإباحية أو الجنسية التي تدخل عليها تعديلات يكون القصد منها التشكيك علناً في كفاءة المرأة وفضحها وجعلها تشعر بالخجل.
- **العنف النفسي:** يشمل أعمال التهديد والثلب والتحرش والإساءة عبر الإنترنت بالإضافة إلى العنف الاقتصادي مثل الحرمان من الراتب أو التمويل السياسي أو سرقة الممتلكات أو الإضرار بها.⁴

التعريفات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

”العنف ضد المرأة في الحياة السياسية هو أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التهديد به، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، ويمنعها من ممارسة حقوقها السياسية وإعمالها، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة، بما في ذلك الحق في التصويت وتولي المناصب العامة، والتصويت سراً وتنظيم الحملات الانتخابية بحرية، وتكوين الجمعيات والتجمع، والتمتع بحرية الرأي والتعبير. يمكن أن يرتكب هذا العنف أحد أفراد الأسرة أو أحد أفراد المجتمع المحلي أو الدولة.“⁵

- أظهرت أكثر من 2,000 حالة من حالات العنف الانتخابي المسجلة في ستة بلدان بين عامي 2006 و2010 أن النساء والرجال يتعرضان للعنف الانتخابي بصورة متفاوتة، حيث تعرضت النساء للإيذاء النفسي ضعف ما تعرض له الرجال، في حين كان الرجال أكثر عرضة للإيذاء الجسدي.¹¹

2. ما هو الإطار المعياري؟

حقوق المرأة في المشاركة والعيش في مأمن من العنف

يوضح إطار العمل الشامل القائم على أساس حقوق الإنسان التزام المجتمع الدولي بتعزيز وحماية حقوق المرأة في المشاركة في المناصب السياسية والعامّة والعيش بمنأى عن العنف.¹² ويقع على عاتق الدول التزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية وحمايتها. ويتعارض التمييز على أساس النوع الاجتماعي مع ما نصت العديد من الاتفاقيات والمواثيق منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979). بالإضافة إلى ذلك، وافقت الدول الأطراف على إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 الذي حدد الهدف الدولي التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات.

قدم إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) تعريفًا شاملاً للعنف ضد المرأة، وألزم الدول والمجتمع الدولي بالقضاء عليه، كما وفر إطارًا للعمل الوطني والدولي.¹³ علاوة على ذلك، أعطى الاعتماد العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015 دفعة جديدة للدول للعمل على ضمان مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال على جميع مستويات صنع القرارات (الهدف 5.5) والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في النواحي العامة والخاصة (الهدف 5.2).

المراجع المعيارية لقضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

انطلاقًا من الاعتراف بالحاجة إلى التصدي للعوائق الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018، في قرارها رقم 73/148، أنها "يساورها بالغ القلق بشأن جميع أعمال العنف، ومن بينها التحرش الجنسي، التي تُرتكب ضد النساء والفتيات المشاركات في الحياة السياسية والعامّة، بمن فيهن النساء في مواقع قيادية والصحفيات وغيرهن من العاملات في وسائل الإعلام والمدافعات عن حقوق الإنسان". ودعت على وجه التحديد السلطات التشريعية الوطنية والأحزاب السياسية إلى اعتماد مدونات قواعد سلوك وآليات إبلاغ، أو تنقيح القائم منها، تنص على عدم تسامح هذه السلطات والأحزاب إطلاقًا مع هذه الممارسات.¹⁴

قدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة تقريرًا مواضيعيًا قبل الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018. ويشدد التقرير على أهمية إعداد القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، واعتماد هذه القوانين والسياسات وإنفاذها، كما حدد التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها الجهات الحكومية وغير الحكومية "للتصدي للإفلات

وللأسف، لم تحظ مشكلة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بعد بحقها من البحث، ولم تُجمع البيانات اللازمة لتقييم حجمها. ولا تُقدّم النساء عادة على الإبلاغ عن ممارسات العنف خشية الانتقام أو الوصم أو عدم تصديقهن. وتتفاقم هذه المخاوف في ميدان السياسة والانتخابات بفعل تزايد المخاطر التي تهدد السمعة. قد يكون أعضاء الأحزاب السياسية التي تنتمي لها النساء، أو حتى أسرهن، هم الجناة. وأما على صعيد العمل الداخلي للأحزاب السياسية، يحظر على الأعضاء الإفصاح عن ممارسات العنف خوفًا من التشكيك في ولاءهم وانضباطهم الحزبي (أي "ما يحدث داخل الحزب يبقى بداخله"). وفي السياقات العنيفة بشكل عام، قد يُنظر إلى العنف ضد المرأة في الحياة السياسية استنادًا إلى الأعراف الاجتماعية على أنه "من ضمن مخاطر العمل".

إن الافتقار إلى البيانات بشأن قضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وانعدام الوعي بها يحول دون تحقيق الجهود المبذولة من أجل إعداد وتنفيذ سياسات وتشريعات فعالة تهدف إلى منع العنف والقضاء عليه. ونادرًا ما يُحاسب الجناة، وقلما تحصل الناجيات على سبل الانتصاف والخدمات اللازمة في الوقت المناسب.

لا تمتلك المؤسسات التي تهدف إلى إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء والخدمات اللازمة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف وبيعلن عنه الأدوات اللازمة لتوفير بيانات موثوقة حول حجم الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك، يُفتقر بشدة إلى الدراسات الكمية التي ينبغي أن تضمن سرية المرأة عند الإفصاح عن معلومات حساسة؛ وحتى إن أُجريت هذه الدراسات، فهي لا توفر بيانات قابلة للمقارنة عالميًا، ومن شأن هذا أن يعيق قياس مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على نطاق أوسع.

ومع ذلك، هناك بعض الدراسات التي تشير إلى أن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية ظاهرة تسود العالم بأسره.

- أفادت أكثر من 80 في المائة من عضوات البرلمان اللواتي أُجريت معهن مقابلات في إطار دراسة عالمية أُجريت في عام 2016 أن واحدة من كل ثلاثة نساء تعرضت للعنف النفسي، وواحدة من كل أربعة نساء تعرضت للعنف الاقتصادي، وواحدة من كل خمسة نساء تعرضت للعنف الجنسي، فضلًا عن معاناتهن من العنف الجسدي في سياق عملهن في البرلمان.⁷ ذكرت أكثر من 40 في المائة من عضوات البرلمان والموظفات البرلمانيات في أوروبا اللواتي أُجريت معهن مقابلات في إطار دراسة أُجريت عام 2018 أنهن تعرضن للتحرش الجنسي في العمل - وهي حقيقة دفعت الكثيرات إلى التفكير في ترك العمل في ميدان السياسة تمامًا.⁸ في الآونة الأخيرة، صرحت بعض البرلمانيات بأنهن تعرضن للتعبير وسوء المعاملة وأعمال العنف بما يقارب ضعف حجم ما تعرض له الرجال، مع احتمال أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التهديدات العنيفة.⁹

- أظهرت دراسة استقصائية أُجريت في عام 2016 حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية الذي تعرضت له المرشحات في كولومبيا أن 63 في المائة من المشاركات في الدراسة كن ضحايا لأعمال عنف، وكان الجناة في معظم الحالات زملاء من نفس المؤسسة (47 في المائة) أو من نفس الحزب السياسي (34 في المائة).¹⁰

النساء اللواتي ينظمن حملات لشغل مناصب عامة أو يمارسن حقهن في التصويت (الفقرة 73-و).¹⁷

ظهر الاعتراف على وجه التحديد بقضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية للمرة الأولى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/130. ويحث هذا القرار - الذي تقدمت به الولايات المتحدة واعتمد دون تصويت في عام 2012- جميع الدول على اتخاذ ما يلزم من إجراءات، ويشجع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على تعزيز دعمها للدول في جهودها للتحقيق في مزاعم العنف أو الاعتداء أو التحرش بالنساء المنتخبات والمرشحات وتهينة بيئة لا تتسامح مطلقاً مع هذه الجرائم.¹⁸

ينظر الإطار المعياري الدولي إلى الدول باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن التصدي للعنف ضد المرأة، حيث يقع على عاتقها واجب منع جميع أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية التي يحظر ارتكابها بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتحقيق بشأنها والمعاقبة عليها.¹⁹ وعلى نفس المنوال، تخضع الصكوك الإقليمية وهيئات حقوق الإنسان والآليات الأخرى الدول للمساءلة. ومن بين المهمات المنوطة بالجهات الحكومية العمل على وضع إجراءات معيارية وتشريعية وقضائية ومؤسسية وتنفيذها من أجل تمكين التوصل إلى حلول تعالج مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والشروع فيها وتنفيذها. ومع ذلك، لن تتمكن جهة بمفردها من القضاء تمامًا على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ولذا فإن التعاون بين الأطراف المعنية من الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية الرئيسية - بما في ذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وآليات رصد حقوق الإنسان المستقلة وجماعات المجتمع المدني - أمر مهم وضروري نظرًا لمدى الترابط فيما بينهم وما يتشاطرونه من مهام.

من العقاب" و"تعزيز آليات الشكاوى وبروتوكولات الاستجابة بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية، عن طريق إصدار، على سبيل المثال، مبادئ توجيهية ومدونات لقواعد السلوك وبروتوكولات للمؤسسات مثل البرلمانات أو هيئات الإدارة الانتخابية أو الأحزاب السياسية أو المحاكم الانتخابية أو الدوائر التشريعية أو الإدارات المحلية، وضمان قيام آليات الإنفاذ بعملها".¹⁵

أظهرت سلسلة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان - التي سلطت الضوء على مسألة العنف ضد المرأة - التزامات الدول بمعالجة هذه القضية الحيوية والدعوة إلى تهيئة بيئة لا تتسامح مطلقاً مع العنف ضد المرأة. في عام 2013، أشار التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان من الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة إلى الحاجة إلى: "تسريع الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بوسائل منها إنشاء إطار قانوني شامل لمكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بغية إعمال حقوق الإنسان للمرأة وتحسين الظروف التي تمكّن النساء من المشاركة في الحياة السياسية والعامة"¹⁶. وعلى غرار ذلك، في عام 2013، نصت التوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد النزاع على أنه يستحيل إحراز تقدم ملموس نحو مشاركة المرأة على قدم المساواة دون اتخاذ تدابير مناسبة، مثل ضمان عدم تعرض الناخبات والمرشحات للمناصب السياسية للعنف سواءً على يد الجهات الحكومية أو الجهات الخاصة (الفقرة 72)، وأوصت كذلك الدول بتبني سياسات لا تتسامح مطلقاً مع جميع أشكال العنف التي تقوض مشاركة المرأة، بما في ذلك العنف المرتكب ضد

ثالثًا: إرشادات عملية شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى القطري

- ما هي مظاهر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية التي خضعت للقياس بالفعل وكيف تم ذلك؟
- هل يعالج الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؟

يمكن استخدام مناهج البحث والرصد المختلفة ومصادر البيانات بما فيها: شهادات النساء، والدراسات النوعية والمعلومات الإدارية عن حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية المبلغ عنها وكيفية التعامل معها، ومراقبة الانتخابات، ودراسات المحتوى الإعلامي، والمقابلات مع أصحاب المصلحة المعنيين، والدراسات الاستقصائية للعينات التي تستهدف الناخبات، والمرشحات للانتخابات، وصاحبات المناصب، وغيرهن من الفئات المعرضة لخطر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وتختلف البيانات الناتجة عن هذه المصادر من حيث الجوانب التي يجري - أو يمكن - قياسها، وفئات النساء في الحياة السياسية المعرضة لخطر العنف، ونوع القياس الإحصائي، ومبادئ جمع البيانات.

إطار القياس المقترح لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية:

- **أبعاد القياس** - مثل حجم العنف وأنواعه / أشكاله وحدته وشدته، وعوامل الخطر والحماية، وعواقب العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، والاستجابات المؤسسية والسياقات التي قد تؤثر على دوافع الجناة (مثل قضايا السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو المعايير المتعلقة بأدوار النوع الاجتماعي).
- **فئات النساء في الحياة السياسية المعرضة لخطر العنف** - مثل الناخبات، والمرشحات أو الطامحات للترشح للانتخابات، وعضوات الأحزاب السياسية وصاحبات المناصب السياسية، على أن يشمل ذلك النظر في ما إذا كان ينبغي رصد العنف ضد الرجال في الحياة السياسية أيضًا.
- **نوع القياس الإحصائي** - الانتشار أو الحدوث أو بالاستناد إلى المحتوى.
- **المبادئ المتبعة في جمع البيانات** - بما يشمل المعايير الأخلاقية وتحديد الهويات المتداخلة والمتقاطعة وأشكال التمييز لضمان عدم ترك أي امرأة "خلف الركب".²⁰

طلبت العديد من فرق الأمم المتحدة القطرية والوكالات الشريكة والشركاء الوطنيين الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية بشتى الطرق، بما فيها البحث وجمع البيانات، ودعم المؤسسات الوطنية المعنية بالرصد ومنع العنف، وبناء قدرات الشركاء الوطنيين، وتعزيز آليات الشكاوى، وإصلاح التشريعات والسياسات، وتذكية الوعي. ويقدم هذا القسم إرشادات عملية حول هذه المجالات المختلفة للدعم الفني وتدخل البرامج من خلال استعراض أمثلة على الصعيد العالمي.

1. إنشاء قاعدة الأدلة المعنية بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية

إن عملية جمع الأدلة وإعداد البحوث القائمة عليها بمثابة خطوة مبكرة وحاسمة في تصميم برامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، إذ أنها تساعد في توثيق تجارب النساء، وتحديد حجم العنف، وأنواع العنف، والضحايا، والجناة، والمواقع، كما أنها تبين السياقات التي تشتد فيها حدة المخاطر التي تتعرض لها النساء. يمكن أن تظهر البحوث ما إذا كان الإطار التشريعي والسياسي يشتمل على أحكام تتناول مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أو إذا كان ثمة حاجة إلى إصلاح القانونين أو سنّ قوانين جديدة، وما إذا كانت هناك آليات ومؤسسات يمكنها تنظيم مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية ومنعه والتصدي له من خلال أعمال اختصاصات وقدرات كل منها. والأهم من ذلك، أنها تساعد أيضًا في استخلاص الدروس المستفادة من جهود منع العنف وتعمل على تحفيز الابتكار في تصميم البرامج. وفي حين أن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يؤثر على النساء اللواتي يمارسن حقوقهن السياسية، وهناك وثائق وإرشادات أخرى تطرقت إلى شؤون المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم، تتناول الإرشادات المقترحة والمنهجية المستعرضة في هذا القسم على وجه التحديد مسألة تقييم النساء المشاركات في العمليات السياسية.

يمكن الاسترشاد بالعديد من الأسئلة الأولية في تقييمات الأدلة الحالية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، فضلًا عن أنها تساعد في تحديد أولويات البحوث وجمع البيانات الجديدة:

- هل تتوفر معلومات عن الحوادث السابقة و/أو الحالية للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في بلد / منطقة ما؟
- هل يجري بالفعل رصد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الكيانات التي تضطلع بهذه المهمة؟

1-1. مصادر البيانات

لا بد أن تعتمد عملية اختيار أنواع المصادر دون غيرها على نوع البيانات المتاحة ونقاط القوة في طرق جمع البيانات فيما يتعلق بالغرض من الاستخدام النهائي للبيانات (أي لأغراض الدعوة أو إعداد السياسات أو الرصد على الصعيد الوطني). وفيما يلي وصف موجز لمصادر البيانات الرئيسية عن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

أ- البحوث النوعية

يمكن أن توفر البحوث النوعية، بما في ذلك المقابلات الفردية أو المشاورات المجتمعية أو الأفرقة المتخصصة مع المرشحات وصاحبات المناصب - قبل الانتخابات وبعدها - رؤى مهمة بشكل خاص حول تجارب النساء بشأن العنف المُرتكب ضدهن في الحياة السياسية. وفي هذه الحالة، لا تُجرى مقابلات إلا مع أعداد صغيرة من الأشخاص، ولا يمكن استقراء النتائج التي تم الحصول عليها لمجموعات أكبر من النساء العاملات في المجال السياسي. ومع ذلك، فإن المعلومات التي يتم جمعها من الأهمية بمكان لفهم مظاهر العنف وشدته وعواقبه من حيث المشاركة السياسية والرفاهية العامة، كما يمكن أن تساعد كذلك في تحديد ما إذا كانت آليات منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي لها تعمل وفق ما تم تصميمه، أو ما إذا كانت المرأة تواجه عثرات كبيرة في الإبلاغ عن العنف والاحتكام إلى القضاء. هذا وتسهم المعرفة الناتجة عن البحوث النوعية، بالإضافة إلى شهادات النساء خارج الميدان البحثي، بشكل مباشر في توثيق العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتوفر أساسًا للدراسات الاستقصائية الكمية أو لصياغة مشاريع أوسع نطاقًا حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

ب- الدراسات الاستقصائية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

يمكن أن توفر الدراسات الاستقصائية بيانات موثوقة وتمثيلية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتظهر أهميتها البالغة في رصد مدى انتشار هذه الظاهرة بمرور الوقت وتأثير السياسات والبرامج، ومن الممكن أن يسهم توثيق العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال الدراسات الاستقصائية في التغلب على تطبيع العنف، مما يعني النظر إلى العنف على أنه مجرد جزء متوقع من الحياة دون الالتفات إلى العواقب وأن الخطأ يقع على عاتق الضحية، وليس الجاني. وفي حين أنه قد تُرفض شهادات عدد قليل من النساء باعتبارها حالات فردية، إلا أن الإحصاءات المستندة إلى الدراسات الاستقصائية تكشف بشكل فريد مدى انتشار العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وما هي أكثر أنواع العنف انتشارًا، وما هي فئات النساء الأكثر عرضة للعنف، وما هي النسبة الضئيلة من النساء التي تناقش العنف الذي تعرضن له ويفحصن عنه ويبلغن عنه بصفة رسمية ويطلبن الاحتكام إلى ساحة القضاء.

قد يجري تصميم الدراسات الاستقصائية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بقصد استهداف فئات مختلفة من النساء المشاركات في العمليات السياسية. يمكن النظر في ثلاثة أنواع رئيسية من الدراسات الاستقصائية.

• **الدراسات الاستقصائية حول المرشحات:** يمكن أن يركز هذا النوع من الدراسات الاستقصائية على المرشحات في الانتخابات الوطنية أو المحلية أو على مستوى الولاية ويمكن إجراؤها قرب نهاية الحملة الانتخابية أو بعد الانتخابات بفترة وجيزة. وينبغي التعمق في الكشف عن الموضوع الرئيسي المتمثل في العنف أثناء الحملة الانتخابية، إلى جانب العقبات الأخرى التي تواجهها المرأة في الترشح وإدارة الحملات الانتخابية، مثل التمييز، والقوالب النمطية في وسائل الإعلام، والدعم من الأسرة والزملاء والمجتمع والأحزاب السياسية.

• **الدراسات الاستقصائية حول صاحبات المناصب السياسية:** يمكن أن يتناول هذا النوع من الدراسات الاستقصائية أنواعًا مختلفة من المناصب السياسية، بما في ذلك المناصب في الهيئات التشريعية والتنفيذية الوطنية والولائية والمحلية، ويمكن إجراؤها بعد أن تشغل عضوات هذه الهيئات مناصبهن بفترة زمنية معينة (عدة أشهر على الأقل). وعلى غرار الدراسات الاستقصائية حول المرشحات، يمكن للدراسات الاستقصائية حول صاحبات المناصب السياسية أن تتعمق في كشف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية جنبًا إلى جنب مع جوانب أخرى من التمييز في تقلد المناصب القيادية وعدم المساواة في معاملة المرأة اللواتي يشغلن مناصب سياسية.

• **الدراسات الاستقصائية المستندة إلى السكان:** يمكن أن تضيف هذه الفئة من الدراسات الاستقصائية مجموعة من الأسئلة إلى دراسة استقصائية حالية بهدف رصد العنف الذي تعرضت له الناخبات أثناء الانتخابات، لا سيما إذا أُجريت هذه الدراسات الاستقصائية بعد الانتخابات بفترة وجيزة. وتشمل الأمثلة على الموضوعات التي يجري تناولها منع التعبير عن الآراء السياسية، والضغط من أجل التصويت لمرشحين/ات معينين/ات، وترهيب الناخبين/ات ومضايقتهم/هن في مراكز الاقتراع.

يمكن النظر في نوع واحد أو أكثر من أنواع الدراسات الاستقصائية المذكورة أعلاه حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، علمًا بأن البيانات المستندة إلى الدراسات الاستقصائية غير متوفرة أو غير كافية (على سبيل المثال من حيث تغطية العينة والاستبيان المستخدم والبروتوكول الميداني والمعايير الأخلاقية ومعايير السلامة المطبقة). هذا وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تطوير أدوات لجمع البيانات يمكن تكيفها حسب السياقات القطرية، وفي الوقت الحالي، تضطلع بعض المكاتب القطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور رائد في مشاريع جمع البيانات عن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال الدراسات الوطنية (انظر قسم **إدارة المعرفة** والإطار الخاص بـ **الدراسات الوطنية**). تسترشد أدوات جمع البيانات المنسقة هذه بالتعريفات الحالية للعنف ضد المرأة والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية (انظر القسم السابق **التعريفات**)، والبحوث الحالية، وسلسلة من المبادئ الموصى بها دوليًا في جمع بيانات العنف ضد المرأة).

وتتطلب الدراسات الاستقصائية حول المرشحات وصاحبات المناصب أطرًا لأخذ العينات تختلف عن الدراسات الاستقصائية العادية المستندة إلى السكان، فقد تستند إلى قوائم المرشحين أو الأشخاص المنتخبين ويمكن الوصول إليها من قبل هيئات الإدارة الانتخابية أو الوزارات المختصة. وقد يعتمد جمع البيانات على

ج- المصادر الإدارية

تشير البيانات المستندة إلى المصادر الإدارية التي تحتفظ بها المؤسسات العامة مثل الشرطة وهيئات الإدارة الانتخابية والمحكمة الانتخابية وغيرها من الهيئات القضائية إلى حوادث العنف المبلغ عنها رسميًا. وترصد الإحصاءات الناتجة من هذه المصادر مدى حدوث العنف (الذي يظهر مدى تكرار حدوث العنف على مدار فترة من الزمن) في مقابل معدل شيوع العنف المقاس من خلال الدراسات الاستقصائية (الذي يظهر نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف). على الرغم من أنه - من الناحية النظرية - يجب أن تغطي البيانات الإدارية جميع السكان وألا تكون مقيدة بثمة عينات ترتبط بدراسات استقصائية، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن استخدامها لتقييم حجم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (أو العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام) بسبب النقص الحاد في إبلاغ المؤسسات العامة. ومع ذلك، قد يكون بمقدور بعض الأنظمة الإدارية في العالم قادرة تتبع مدى تقدم الحالات المبلغ عنها وما إذا كان بوسع الناجيات من العنف الحصول على الخدمات اللازمة.

د- مراقبة الانتخابات ورصدها

يتمثل الهدف من عملية مراقبة الانتخابات ورصدها على الصعيدين الدولي والمحلي في تقييم نزاهة العملية الانتخابية، فضلًا عن إمكانية الإبلاغ عن انتهاكات حقوق المشاركة السياسية، بما في ذلك العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، إذ من خلالها يمكن تسجيل حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية واستخلاص معلومات عن مدى تكرار هذه الأحداث في السياقات التي خضعت للمراقبة (على سبيل المثال خلال فترة الترشيح، أو خلال أحداث حملة بعينها، أو في استطلاعات تصويت محددة). وفي حين أن المعلومات الناتجة عن مراقبة الانتخابات ورصدها لا يمكن أن تنطبق خارج السياق الذي خضع للمراقبة، أو أنها تعتبر ممثلة للعملية الانتخابية برمتها، إلا أنه يمكن استخدامها مع ذلك للدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. واستخدام إطار عمل مشترك للمراقبة والرصد - يعطي الأولوية للمشكلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ويتضمن مؤشرات ونقاط قياس متفق عليها من قبل منظمات مراقبة الانتخابات المحلية والدولية على حد سواء - أمر أساسي لمواصلة تحديد بؤر التوتر في العملية الانتخابية التي تشتد فيها حدة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.²⁵

يمكن أن تتيح المراقبة التي تضطلع بها المنظمات النسائية والآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مكاتب أمناء المظالم في المؤسسات العامة، بيانات إضافية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية خارج السياق الانتخابي.

هـ مصادر البيانات الأخرى

قد تُتاح في بلد ما مصادر بيانات أخرى لتقييم حالة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال، تركز البيانات الضخمة المتعلقة بالعنف عبر الإنترنت على المحتوى الذي يجري تبادله عبر الإنترنت دون غيره ويمكن ربطها على وجه التحديد بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى "التضليل القائم على النوع الاجتماعي"، إلا أن مثل هذا التحليل يتطلب خبرة

المقابلات المباشرة، أو استكمال استبيان عن بعد من خلال الدراسات الاستقصائية التي تُجرى عبر الإنترنت أو الهاتف أو القائمة على مزيج من الأساليب؛ وتتجلى الحاجة إلى تبني النوع الأخير على وجه التحديد في السياقات التي لا يوصى فيها بإجراء المقابلات المباشرة، مثل حالات الطوارئ الصحية أو السياقات المتأثرة بالنزاع. ومن الممكن توقع أن تشهد الدراسات الاستقصائية عن بعد للمرشحات وصاحبات المناصب معدلات مرتفعة من عدم المشاركة على نحو مماثل أو أعلى مقارنةً بالدراسات الاستقصائية العادية المستندة إلى السكان، بالنظر إلى الوعي العام لدى المشاركين ومواقفهم. من ناحية أخرى، نظرًا لأن المرشحات للانتخابات وأصحاب المناصب من المرجح أن يحظوا بفرص أفضل للوصول إلى التكنولوجيا، فإن أي تحيز لنتائج الدراسة الاستقصائية عن بُعد ناجم عن الاختلافات في الوصول إلى الإنترنت والهواتف قد يكون أقل مقارنةً بالدراسات الاستقصائية العادية المستندة إلى السكان.

تشمل مجالات الاهتمام الحاسمة عند تنفيذ الدراسات الاستقصائية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أيضًا تمكين الإفصاح عن تجارب العنف وضمن احترام المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة، إذ أن جمع المعلومات عن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام) أمر في غاية الحساسية وقد يكون له تأثير عاطفي على كل من الطرف الذي يقدم المعلومات والطرف المعني بجمعها. قد تواجه النساء المعرضات للعنف صعوبة في الإفصاح عن تجاربهن ويخاطرن بأن يقعن تحت وطأة المعاناة تارة أخرى. ولذا يجب أن يتلقى جامعو البيانات الذي يجري الاستعانة بهم تدريجيًا شاملًا بحيث يتمكنوا من طمأننة الضحايا على سلامتهم وكسب ثقتهم عند مشاركة المعلومات الحساسة، كما ينبغي كذلك معالجة البيانات وحمايتها بحيث لا يمكن كشف تفاصيل الحالات الفردية.

ليست كل النساء السياسيات اللواتي تعرضن للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية يعتبرن "ضحايا"، فالبعض يرى أن تجاربهن "جزء اعتيادي من الحياة" بالنسبة للمرأة التي دخلت غمار عالم السياسة. لذلك، لا بد عند جمع البيانات من مراعاة ألا تُؤطر العديد من السياسيات بالضرورة تجاربهن بإطار "العنف". لهذا السبب، يجب صياغة أسئلة الدراسات الاستقصائية ومواد الأفرقة المتخصصة بعناية من أجل رصد تجارب محددة بدلاً من السؤال عما إذا كانت المرأة وقعت ضحية للعنف (حيث من المحتمل أن يحصل المرء على عدد من الردود السلبية الكاذبة التي تحرف النتائج).

بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات المنسقة التي تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تطويرها، هناك العديد من الموارد بشأن المعايير الأخلاقية وطرق جمع البيانات حول العنف ضد المرأة، ومنها المذكرة التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول قياس العنف ضد المرأة،²¹ ودراسة متعددة الأقطار لمنظمة الصحة العالمية²² تحدد المعايير المنهجية والأخلاقية²³ للبحوث في هذا المجال، والمبادئ التوجيهية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة من خلال الدراسات الاستقصائية.²⁴

فنية عالية كتلك التي تكون لدى إحدى شركات تحليل البيانات الكبيرة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى السردى عبر الإنترنت، وهو ما يتطلب أيضًا قدرًا كبيرًا من الموارد.²⁶

2-1 إدارة المعرفة

لا داعي "للبدء من نقطة الصفر" أيًا كان نهج جمع البيانات والبحث المحدد. وهناك العديد من الأدوات والموارد - بخلاف هذه المذكرة التوجيهية - التي تساعد في إجراء عمليات التخطيط والبحث وجمع البيانات، ويمكن لفريق سياسة المشاركة السياسية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية توفير هذه المواد.

من الأهمية بمكان أن يجري توثيق الخبرات بشكل جماعي ومشاركتها فيما بين المؤسسات والبلدان والمناطق، وبالإمكان تجميع تجارب العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى الوطني من خلال التقارير الداخلية أو مذكرات الممارسات الجيدة. ففي مشاريع المساعدة الانتخابية، على سبيل المثال، قد تنظر كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها في بادئ الأمر في إجراء تحليل ما بعد الانتخابات ووضع خطة لجمع البيانات، من أجل تضمين روايات من النساء السياسيات وضمان تبادل الدروس المستفادة من البرامج، وكذا التوصيات المتعلقة بالبرامج والبحوث المستقبلية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

يمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأصحاب المصلحة الوطنيين من تحديد الفرص لتعزيز رصد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وإطاره المعياري والمؤسسي.

وفي كينيا، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريرًا مشتركًا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، بعنوان كسر دؤامات العنف: الثغرات على مستوى منع العنف الجنسي المرتبط بالانتخابات والتصدي له في كينيا.²⁸ أجرت المنظمات تحليلًا شاملاً تستند فيه إلى نتائج اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان (KNCHR) حول حجم وأنماط العنف الجنسي التي لوحظت خلال انتخابات عام 2017، بغية المساعدة في "إنشاء مجموعة من الأدلة بهدف الوقوف على الثغرات وتوثيق الممارسات الجيدة ودعم صياغة تدابير قصيرة ومتوسطة المدى تركز على الناجين وتُعطي الأولوية من قبل الجهات المسؤولة، لا سيما في قطاعات الصحة والأمن والقانون، من أجل الوقاية الناجعة والاستجابة الفعالة قبل الانتخابات [المستقبلية].

بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2018 في لبنان التي شاركت فيها النساء بأرقام غير مسبوق، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقابلات مع مرشحات وجمعت رواياتهن في التقرير الوارد تحت عنوان "السعي لتحقيق المساواة في الحقوق والتمثيل: تجارب نساء ترشحن إلى البرلمان في انتخابات لبنان في 2018". ومكنت المقابلات التي أجريت بعد الانتخابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جمع بيانات إرشادية عن تجارب النساء مع العنف في الميدان السياسي، بما في ذلك أن ثلثي المرشحات اللواتي تمت مقابلاتهن (87٪ من 113 مرشحة مسجلة) أفدن بتعرضهن للعنف النفسي (بما يشمل التهديدات والإساءة اللفظية والتحرش الجنسي عبر الإنترنت).²⁹

بالإضافة إلى ذلك، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسات وطنية حول هذه المسألة في عدة بلدان من بينها الإكوادور وباراغواي وغواتيمالا.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدراسات الوطنية التي تقيّم حجم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وعواقبه

دعمت العديد من المكاتب القطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدراسات الوطنية القائمة على الأبحاث والدراسات الاستقصائية النوعية، في سبيل تعزيز قاعدة الأدلة حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتجارب المشاركة السياسية للمرأة والعقبات التي تعترض طريق مشاركتها على نطاق أوسع، فضلاً عن المساهمة في منهجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لقياس العنف ضد المرأة في الحياة السياسية ورصده. وتتضمن هذه الدراسات الوطنية أيضًا مراجعات للأطر التشريعية والسياساتية المتعلقة بالمشاركة السياسية والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، من أجل تحديد نقاط الانطلاق وتقديم توصيات لتعزيز مراقبة الدولة للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية ومنعه والتصدي له.²⁷

في جورجيا ونيبال، تدعم المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حاليًا الدراسات الوطنية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، من خلال الدراسات الاستقصائية الكمية والمقابلات النوعية. بهدف توثيق تجارب النساء المنتخبات والمرشحات. في نيبال، تغطي الدراسة النساء المنتخبات لشغل المناصب المحلية في انتخابات عام 2017، وفي جورجيا، ستغطي الدراسة النساء المنتخبات لشغل المناصب المحلية ولعضوية البرلمان. تركز كلا الدراستين على تقييم العقبات التي تعترض المشاركة السياسية للمرأة، بما فيها التعرض للعنف، وأشكاله وحجمه، ومخاطره وعوامل مقاومته، وسلوك طلب المساعدة بصدده، وأثاره على صحة شاغلات المناصب المحلية ورفاههن، وكذلك من حيث مشاركتهن وقيادتهن في الميدان السياسي. وتعتبر تقييمات الأطر التشريعية والسياساتية الوطنية ودون الوطنية بشأن المشاركة السياسية للمرأة والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية بمثابة أدوات مكتملة للدراسات، وهو ما من شأنه أن

2. الإصلاح التشريعي

الإقليمية كأدوات للدعوة للإصلاح القانوني. وفي أنظمة القانون العام، يمكن أن تساعد السوابق القضائية التي تعرض الأحكام القضائية السابقة عرضًا تفصيليًا في إرساء سوابق قانونية تستند إلى القوانين الجنائية أو المدنية أو الانتخابية للفصل في قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وذلك حيثما لا توجد قوانين قائمة بذاتها بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

3. إدخال إصلاحات تشريعية أو توسيع نطاقات القوانين الانتخابية أو قوانين العقوبات. يمكن أن يشمل ذلك إضافة عقوبات أو جزاءات على أعمال العنف في الانتخابات، أو حظر التصويت العائلي، أو تحديد الاختصاصات والصلاحيات الأمنية لهيئات الإدارة الانتخابية، أو تضمين مدونات قواعد السلوك أحكامًا بشأن التمييز والخطاب المفعم بالكراهية والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية على وجه التحديد. وفي حين أن هناك قيمة يضيفها تقنين العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال التشريعات المتعلقة بالانتخابات، فقد يكون من الصعب عرض ذلك الأمر كتغيير قائم بذاته. ومع ذلك، يمكن قد يكون هذا النهج فعالاً متى كان هناك إصلاح مستمر للتشريعات في هذا المجال. وتتمثل أحد المداخل الأخرى في مدونات قواعد السلوك الانتخابية التي تضعها هيئات الإدارة الانتخابية لأصحاب المصلحة الآخرين (مثل الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين ووسائل الإعلام) للاسترشاد بها في أعمالهم في العملية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدونات الملزمة قانونًا التي تنص على العقوبات أن تعالج قضايا مختلفة، بما في ذلك العنف ضد المرأة.

يمكن أن تشمل المساعدة الفنية على وجه التحديد ما يلي:

- دعم تقييح التشريعات ذات الصلة لتضمين الاستجابات القانونية للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية.
- دعم إعداد المبادئ التوجيهية القانونية الخاصة بكل بلد حول كيفية استخدام التشريعات الحالية من قبل الناجيات أو المؤسسات للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية.
- دعم إعداد التشريعات النموذجية الإقليمية أو المبادئ التوجيهية القانونية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، لا سيما في المناطق التي صدقت فيها البلدان على اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة.
- وضع خلاصة وإفية للاستجابات القانونية للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية حول كيفية استخدام التشريعات القائمة والمعايير الدولية والإقليمية المتاحة للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال المحاكم الإقليمية أو الدعاوى الفردية.
- إنشاء قائمة تضم ملاحظات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في تقارير الدول الأعضاء لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لمساعدة اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في توجيه المزيد من الانتباه إلى هذه القضية.
- دعم هيئات الإدارة الانتخابية في اعتماد لوائح ملزمة قانونًا بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، عند الاقتضاء.

وبغض النظر عن النهج المتبع، من المهم دعم بناء التحالف بين المنظمات النسائية والنساء السياسيات لتنظيم الدعوة المشتركة حول عمليات الإصلاح القانوني الوطنية (انظر قسم [التنسيق وحملات الدعوة والتوعية](#)).

في حين أن الإصلاح القانوني في ميدان العنف ضد المرأة في الحياة السياسية ضئيل ومتفاوت على الصعيد العالمي، ثمة تطورات في بعض البلدان تشكل قاعدة لإجراء الإصلاحات. وتوفر الالتزامات المعيارية العالمية والإقليمية إطارًا لأصحاب المصلحة على المستويين الوطني والمحلي لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له ولحماية حقوق الضحايا، من خلال سن قوانين تفرض تدابير وقائية وتضمن استجابات شاملة من الناحية القانونية، بما في ذلك سبل الانتصاف المناسبة للضحايا والناجين/ات.

بإمكان البرلمانات، باعتبارها المؤسسات التشريعية الرئيسية للدولة، اعتماد تشريعات جديدة - أو تكييف التشريعات القائمة المعنية بإنهاء العنف ضد المرأة - بهدف الوقوف على ممارسات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي لها، وضمان تنفيذها من خلال الرقابة، كما يمكن دعم المساعدة الفنية للبرلمانات لسن الإصلاحات القانونية المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال ثلاث قنوات رئيسية:³⁰

1. اعتماد قوانين جديدة قائمة بذاتها لحظر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتجريمه. بوليفيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبنت قانونًا وطنيًا قائمًا بذاته يجرم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وكان الدافع وراء سنّ هذا القانون موجة من مساعي الدعوة من قبل المنظمات النسائية. وهناك العديد من الدول الأخرى لديها مسودات قوانين وطنية قيد الدراسة و / أو قوانين على مستوى المقاطعات أو المستوى المحلي تناهض العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، قد لا يكون القانون القائم بذاته مناسبًا أو قابلًا للتطبيق في جميع الحالات تبعًا للسياق. ولذا سيساعد الفهم المبدئي للأنظمة السياسية والانتخابية والقانونية والتشريعات واللوائح والبروتوكولات المطبقة على المستوى القطري في ضمان أن تكون أي تعريفات أو مناهج مناسبة وملئمة للسياق الوطني.
2. تضمين الأحكام المناسبة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في القوانين القائمة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة بما يتفق مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (بما في ذلك القوانين التي تحظر التحرش الجنسي والمطاردة).³¹ في حين أن وجود قانون محدد يناهض العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يمثل نهجًا وحيثًا في هذا المسعى، حيثما كان ذلك متوفرًا، يمكن تعديل التشريعات المعنية بالعنف ضد المرأة بحيث تتضمن إشارة إلى مسألة العنف ضد المرأة في عالم السياسة وتستشهد بالقوانين الجنائية، عند الاقتضاء. وتتوفر لدى المناطق التي تبنت قوانين بشأن إنهاء العنف ضد المرأة فرصة للوقوف على أعمال العنف التي تُرتكب في الساحات السياسية، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تقنين العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في القانون.

يمكن أن يؤدي دمج جوانب العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في التشريعات المناهضة للتمييز إلى تعزيز الاستجابة القانونية ذات الصلة. وقد تشمل أوجه الدعم تحليل قابلية تطبيق الأطر القانونية القائمة المناهضة للتمييز ونطاقها بغية لتحديد الثغرات والفرص فيما يتعلق بدمج الأحكام المتعلقة بأشكال التمييز التي تشكل عملاً من أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ويمكن - حيثما ينطبق ذلك - استخدام الأطر المعيارية الدولية أو

الإصلاح التشريعي في أمريكا اللاتينية وتونس

جميع بلدان أمريكا اللاتينية أطراف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستنصاله (1994) التي تحمي الحقوق السياسية للمرأة (المادة 5) وبعد التوقيع على الاتفاقية، قامت جميع دول المنطقة بإصلاح قوانينها الخاصة بالعنف ضد المرأة، وإدخال بعض التعديلات وتوسع نطاق قوانين العقوبات لتشمل جرائم العنف ضد المرأة. في عام 2012، أصدرت بوليفيا القانون الأول والوحيد في العالم بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (القانون رقم 243 - ضد التحرش و/أو العنف السياسي ضد المرأة). قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني للنساء المنتخبات محليًا في البلاد لتدشين مبادرات تتناول القوانين البلدية. ويكتسي القانون البوليفي أهمية كبيرة نظرًا لأنه يحدد 17 عملاً من أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعقوبات ذات الصلة، كما يتضمن آليات متابعة للإشراف على تنفيذ القانون، بما في ذلك المرصد الوطني للشؤون المتعلقة بالتنوع الاجتماعي الذي يمكن من خلاله الإبلاغ عن الحوادث. في عام 2017، نشرت لجنة البلدان الأمريكية للمرأة وآلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا قانونًا نموذجيًا مشابهًا يستند إلى التجارب على مستوى المنطقة، بالإضافة إلى بروتوكول نموذجي للأحزاب السياسية.³²

باتت القوانين في الأرجنتين (2010) والسلفادور (2011) الآن تعترف بالمجال السياسي باعتباره ميدان يُرتكب فيها العنف ضد المرأة، على الرغم من أنه لم يُعرّف صراحة على أنه تحرش و/أو عنف قائم على نوع الاجتماعي. وأدرج العنف السياسي في القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأرجنتين (2019) وبوليفيا (2013) والإكوادور (2018) والمكسيك (2020) وبنما (2013) وباراغواي (2016) وأوروغواي (2018). كما صنفت الإكوادور العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على أنه مخالفة انتخابية في عام 2020 في إطار عملية إصلاح القانون الانتخابي الأوسع نطاقًا.

عمدت البلدان التي لا تتبنى أطراً قانونية محددة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى النهوض بالأطر التنظيمية الوطنية والإصلاحات المؤسسية للتصدي لأنواع العنف من هذا القبيل. اعتمدت المكسيك بروتوكولات مشتركة بين المؤسسات ومعنية بالسلك القضائي للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في عام 2016. علاوة على ذلك، اعتمدت عدة بروتوكولات للتصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في البرلمانات الوطنية كأماكن عمل في الأرجنتين (2018) وشيلي (2019) والسلفادور (2012) والمكسيك (2019)، كما وضعت بروتوكولات للتعامل مع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الأحزاب السياسية في المكسيك والأرجنتين.

تبنّت كذلك هيئات الإدارة الانتخابية في بعض البلدان لوائح بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. في بوليفيا، اعتمدت المحكمة الانتخابية العليا لوائح للتعامل مع الشكاوى والاستقالات في عام 2017 لقضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على وجه التحديد. وفي بيرو، صممت هيئة محلفي الانتخابات الوطنية خارطة طريق مؤسسية للإبلاغ عن الضحايا ورعايتهم، بناءً على التعريف الوارد لهذه القضية في قانون البلدان الأمريكية النموذجي لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستنصاله (OAS/CIM، 2017).³³ أصدرت تونس أول قانون وطني لها لمكافحة العنف ضد المرأة في عام 2017. ويتضمن التشريع الذي طال انتظاره تعريفاً واسع النطاق للعنف، ويعترف بالعنف الاقتصادي والجنسي والسياسي والنفسي بالإضافة إلى العنف الجسدي. تُعرّف المادة 3 من القانون رقم 58 لسنة 2017 العنف السياسي بأنه "هو كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية". وتنص المادة 18 على أن "يعاقب كل مرتكب للعنف السياسي بخطة قدرها ألف دينار"، وأن "في صورة العود ترفع العقوبة إلى ستة أشهر سجنًا".³⁴

3. الرصد والإبلاغ

3-1 الرصد من جانب المراسد الوطنية

المراسد الوطنية هي هياكل مؤسسية لها أساس قانوني مصممة بغرض رصد مختلف القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة باعتبارها جزءاً من حقوق الإنسان الوطنية و/أو آليات المساواة بين الجنسين في الدولة. وتضطلع هذه المراسد أيضاً في عدد صغير ولكن متزايد من الحالات بمراقبة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتؤكد على ضرورة التعاون بين المجتمع المدني والجهات الحكومية. تأتي معظم الأمثلة المعروفة من أمريكا اللاتينية، حيث تضطلع المراسد بأعمال جمع المعلومات والمراقبة من أجل تتبع مدى امتثال الدول لحصص الجنسين وقوانين المساواة بينهما، والإفصاح عن الأخطاء علناً والمطالبة بالمساءلة.³⁵ بعضاً من هذه المراسد أنشأتها الحكومات وتخضع لتوجيهاتها، وقد صُممت على غرار مراسد العنف ضد المرأة "التقليدية"، في حين يرتبط البعض الآخر بالمحاكم الانتخابية أو يقع تحت لواء المجتمع المدني.³⁶

قلما يوجد في العالم بأسره مستودعات موثوقة ومنهجية للبيانات بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ ويمكن أن تساعد المراسد في إتاحة البيانات المتعلقة بإدماج المرأة في الميدان السياسي للجمهور (انظر الإطار الخاص بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمراسد في أمريكا اللاتينية وأفريقيا). تتمتع المراسد التي تديرها الدولة أحياناً بالاختصاص بشأن الأمور المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، على الرغم من أنها قد تعتمد بشكل كبير على التزام القادة والصلات مع أصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

وتكفل هذه العلاقات تحقيق التعاون، وتجنب ازدواجية الجهود فيما بين شتى كيانات القطاعين العام والخاص، فضلاً عن ضمان أن يكون للبحوث والبيانات تأثير يتجاوز تواجدها على شبكة الإنترنت.³⁷

إن إنشاء مرصد من هذا النوع هو قرار وطني. وعندما تتضح الحاجة إلى تأسيس مرصد ما، يمكن أن تقدم الكيانات التابعة للأمم المتحدة الدعم التقني والمالي لعمليات التقييم الأولية والتخطيط والتنفيذ والتقييم. وبمقدور الأمم المتحدة أيضاً أن تساعد في زيادة الوعي والدعوة إلى إنشاء مرصد بالتعاون مع الحكومة الوطنية، كما يمكنها كذلك أن تسعى للحصول على دعم مالي أو تقدمه، عند الاقتضاء، من أجل إنشائه المرصد وتشغيله.

قد يشمل الدعم الفني تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بهيكل المرصد وأدوارها وتكوينها، وإعداد أدوات جمع البيانات وتحليلها والتدريب على تطبيقها، ومعالجة المعلومات لأغراض وضع السياسات والدعوة والتوعية، إلى جانب إنشاء آليات لتنسيق الاستجابة للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.

عندما تكون المرصد تحت قيادة المجتمع المدني، من المهم العمل عن كثب مع المنظمات على المستوى المحلي نظراً لأنها أفضل من يفهم الديناميكيات والحقائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع المحلي من أجل وضع تدابير فعالة واستهداف قادة الرأي وصناع القرار وأصحاب المصلحة الأكثر صلة. وبالإمكان التغلب على التحديات المرتبطة بالقدرات الفنية للمنظمات المحلية عن طريق دعم مبادرات بناء القدرات من خلال تقديم تدريبات محددة، وكذلك برامج التبادل مع البلدان المختلفة، أو من خلال توفير قوالب ومواد للاسترشاد بها في إعداد الاستراتيجية وتنفيذها يمكن تكييفها مع السياقات المحلية.

وفي بعض البلدان، توجد بالفعل مرصد تتمتع باختصاصات أوسع نطاقاً بشأن المساواة بين الجنسين و/أو المشاركة السياسية للمرأة، وقد يندرج ضمنها أحد العناصر المرتبطة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمرصد في أمريكا اللاتينية وأفريقيا

مرصد المكسيك هو الأكثر مؤسسية في منطقة أمريكا اللاتينية: فهو يرصد التقدم المحرز في ميدان مشاركة المرأة وقيمتها، ويعدُّ البيانات المتاحة للحكومة والمجتمع المدني وينشرها، ويجمع الممارسات الجيدة بشأن استراتيجيات التمكين السياسي للمرأة، فضلاً عن أنه يعزز التحالفات من أجل تنفيذ الأطر المعيارية الدولية بشأن المشاركة السياسية للمرأة. وتتضمن البوابة الإلكترونية للمرصد قسمًا مخصصًا عن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يحتوي على سجل للقضايا.³⁸ ويعمل المرصد حاليًا على دعم المرصد المحلية على المستوى الفيدرالي، إلى جانب تحسين إدراج احتياجات نساء الشعوب الأصلية وتعزيز تمثيلها.

أنشأ **مرصد بوليفيا** الجهاز الانتخابي المتعدد القوميات (PEO)³⁹ في عام 2017 لإتاحة المعارف اللازمة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس حول المشاركة السياسية للمرأة وحقوقها، ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، ومراقبة القضايا من خلال المجالس أو الجمعيات التشريعية.⁴⁰ يستخدم المرصد مجموعة من المؤشرات⁴¹ التي تتناول: العمليات الانتخابية، والمشاركة والتمثيل السياسيين، بما يشمل الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، والتكافؤ بين الجنسين في المؤسسات العامة، والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وقد مكنت المؤشرات المرصد من نشر أول مجموعة بيانات وطنية في البلاد حول المشاركة السياسية ودعم جمع المعلومات بشأن الأبحاث المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتي ساعدت الحكومة في إعداد تقارير عام 2018 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان واستعراض منهاج عمل بيجين.⁴²

أنشأت **اللجنة المعنية بالشؤون المعنية بالنوع الاجتماعي في زيمبابوي** مرصدًا للشؤون المعنية بالنوع الاجتماعي في عام 2017 وذلك بالتعاون مع لجنة الانتخابات في زيمبابوي، ولجنة حقوق الإنسان الزيمبابوية، واللجنة الوطنية للسلام والمصالحة، وهيئة الإعلام الزيمبابوية، وقطاع الأمن، ومنظمات المجتمع المدني، ولجان السلام النسائية، والتجمع البرلماني النسائي في زيمبابوي والأوساط الأكاديمية. وكان الهدف من إنشائه هو جمع الأدلة وتحليل الاتجاهات حول مشاركة المرأة في الانتخابات، ونشر المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال إصدار التوصيات وإحالة القضايا إلى المحكمة وتشجيع الأحزاب السياسية على الالتزام بالدستور أو مدونة قواعد السلوك الانتخابية. والمرصد مزود بالموظفين المعارين من المؤسسات الأعضاء ويعكف على تجميع المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال أنظمة الإنذار المبكر على مستوى القاعدة الشعبية التي تقودها المرأة، وبعثات مراقبة الانتخابات، وغرف العمليات، ووسائل الإعلام، وأعضاء المجتمع المحلي وزعمائه، والمرشحين، والباحثين، والمحاكم.

تأسس **المرصد الوطني التونسي لمناهضة العنف ضد المرأة** في أغسطس 2020. ويختص المرصد بالآتي: رصد قاعدة بيانات حالات العنف ضد المرأة من خلال التقارير والمعلومات التي يجري جمعها أثناء توثيق حالات العنف وآثارها، ومراقبة تنفيذ التشريعات والسياسات وتقييم مدى فعاليتها وكفاءتها في القضاء على العنف، ونشر التقارير ذات الصلة والتوصية بالإصلاحات اللازمة، وإجراء الأبحاث العملية والدراسات الميدانية حول العنف ضد المرأة لتقييم الإجراءات اللازمة

الإقليمية "نصًا وروحًا". كما اتفقوا على زيادة التعاون والتأزر، بما في ذلك من خلال البعثات المشتركة والبيانات الصحفية، وإصدار تقارير حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على مستوى الولايات أو الأقاليم، والمشاركة مع اللجان الاجتماعية والاقتصادية.

من أجل تحديد أفضل السبل التي يمكن من خلالها لفرق الأمم المتحدة القطرية التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، حث الأمين العام على إجراء مناقشات مخصصة مع مكتب المنسق المقيم والجهات الشريكة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وعلى وجه التحديد إشراك المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه ومنصة الآليات المستقلة للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. يمكن أن تشمل أوجه الدعم والأنشطة على المستوى القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة القطري على نطاق أوسع ما يلي: تكثيف المساعدة على تنفيذ برامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتضمين قضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في برامج التصدي والاستجابة مثل برامج الإنذار المبكر، وإدراج قضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في توصيات حقوق الإنسان للبلدان، والعمل بوجه عام على تحسين الشراكات والتنسيق بين الجهات لتعزيز حملات الدعوة وزيادة الوعي بشأن قضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (على سبيل المثال من خلال السياسات والتقييمات والاستراتيجيات والدورات التدريبية والمحادثات).

آليات رصد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بعض الأمثلة:

أصدرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة بياناً في عام 2018 يدعو نيجيريا إلى حماية مشاركة المرأة في السياسة وتعزيزها. واستشهد البيان بتقارير عن مسؤولي الأحزاب والانتخابات الذين عمدوا إلى استبعاد المرشحات من قوائم المرشحين وحرمانهن من الحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة بالانتخابات، وإلغاء الانتخابات التمهيدية وإعادة جدولتها - بزعم أن الغرض الوحيد من ذلك هو استبعاد المرشحات - وفي ضوء ذلك، دعا البيان "السلطات النيجيرية إلى التحقيق بشكل كامل في هذه المزاعم وضمان حصول المرشحات اللواتي استُبعدن ظلمًا أو بدون مسوغ قانوني على سبيل الانتصاف المناسبة"، وأدان "بأشد العبارات الممكنة استخدام العنف والترهيب لمحاولة إبعاد النساء عن دائرة السياسة".⁴³

في عام 2019، دعا المقررة الخاصة حكومة الفلبين إلى حماية النساء الفلبينيات العاملات في ميدان السياسة من الاعتداءات اللفظية من جانب السياسيين رفيعي المستوى. وتذرت بالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي قائلة: "تقضي الالتزامات الدولية بوجود حماية جميع الأشخاص من منطلق الدور المناط بكل منهم من مثل هذه الأنواع من الإساءات

للتصدي لجميع أشكال العنف وفقًا للقانون رقم 58 لسنة 2017 بشأن العنف ضد المرأة، والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية والتدابير المشتركة والعملية في جميع القطاعات وتحديد المبادئ التوجيهية لإنهاء العنف ضد المرأة، والتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والسلطات الدستورية والهيئات العامة الأخرى المعنية بالرقابة والإشراف على مدى احترام حقوق الإنسان بهدف النهوض بالحقوق والحريات وإرساءها، وإبداء الرأي بشأن برامج التدريب والتأهيل، وتمكين كافة الجهات المعنية في ميدان العنف ضد المرأة واقتراح آليات تطويرها ومتابعتها. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت شبكة النساء المنتخبات محليًا مرصداً محليًا مخصصاً للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية للإبلاغ عن حالات العنف السياسي ومساعدة الضحايا.

3-2 آليات الرصد العالمية والإقليمية

آليات وأجهزة الرصد المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة هم شركاء مهمون للأمم المتحدة في التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في جميع أنحاء العالم وعلى المستوى الإقليمي، ولكل منها منهجيات مختلفة للتصدي للعنف ضد المرأة القائم على النوع الاجتماعي تبعًا لاختصاصاتها. وقد كان تحسين التنسيق فيما بينها بشأن المسألة الخاصة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية من أولويات المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

تشمل آليات وأجهزة الرصد الرئيسية ما يلي:

- اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه
- الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات
- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
- آلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا
- فريق الخبراء المعني بالعمل ضد العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (آلية متابعة اتفاقية اسطنبول).

حضر رؤساء كل من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وآلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا، وفريق الخبراء المعني بالعمل ضد العنف ضد المرأة والعنف المنزلي اجتماع فريق الخبراء لعام 2018 حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وخلص الرؤساء إلى أنه على الرغم من أن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لم يُنص عليه صراحة في معظم الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة، فإن التحرر من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية محمي بموجب الاتفاقيات

والاعتداءات اللفظية التي تستهدف الدور المحدد الذي يظلمون به”⁴⁴.

وأبدت لجنة خبراء آلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا رأيتها في العديد من قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما فيها قضية تتعلق بانتهاك حقوق إجازة الأمومة لعضوة في [برلمان دول الأندلس](#)، وأخرى بشأن العنف المرتكب ضد [عضوة مجلس الشيوخ المكسيكي](#) خلال اجتماع عمل رسمي عبر الإنترنت.

3-3 الرصد على المستوى الوطني والإصلاح المؤسسي

غالبًا ما تتبنى المؤسسات الوطنية سياسات أو لوائح وآليات لتقديم الشكاوى للإبلاغ عن حوادث العنف، ويمكن أن يشمل دعم المؤسسات مثل البرلمانات والمجالس المحلية والتجمعات التشريعية النسائية واللجان أو الهيئات المعنية بالمساواة بين الجنسين والأحزاب السياسية توفير التدريبات اللازمة وزيادة الوعي لاستخدام الآليات القائمة. ومن جانب آخر، يمكن دعم المؤسسات لإعداد مثل هذه السياسات واللوائح في حال عدم توافرها.

تظهر ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى جميع الوظائف والمهن وقطاعات الاقتصاد في جميع البلدان في كافة أنحاء العالم⁴⁵، بما في ذلك البرلمانات - أماكن عمل المسؤولين المنتخبين والموظفين الآخرين. ومع ذلك، قد يتمتع المسؤولون المنتخبون بالحصانة، مما يعني أنه لا يجوز اعتبارهم قانونًا “موظفين” في الهيئة التشريعية، وبالتالي يجري إعفاؤهم من العقوبات أو التدابير الوقائية التي عادةً ما تقررها التشريعات المناهضة للتمييز أو غيرها من التشريعات، مثل قوانين العمل.

قد يكون الإصلاح ضروريًا للهيئات التشريعية لتصبح مؤسسات مراعية للاعتبارات النوع الاجتماعي، أي تلبي احتياجات ومصالح كل من النساء والرجال في هياكلهم وعملياتهم وأساليبهم وعملهم وتعمل على إزالة أي عوائق تحول دون قدرة المرأة على تأدية المهام المناطة بها وتحقيق رفاهها الكامل. وفي الواقع العملي، قد تركز هذه التدابير على إجراءات العمل البرلمانية، مثل الأحكام المتعلقة بوقت انعقاد الجلسات، وإجازة الوالدين/الأمومة، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة الخاصة.

يمكن للهيئات التشريعية أن تضع أمثلة وتدعم المعايير وتجسد مبدأ عدم التسامح المطلق مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسات والممارسات من خلال اعتماد مدونات قواعد سلوك وآليات إبلاغ جديدة - أو تنقيح القائمة منها - مع النص بوضوح على عدم التسامح مطلقًا مع التحرش الجنسي والترهيب وأي شكل آخر من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية⁴⁶. كما بإمكان الهيئات التشريعية كذلك تقديم تدريبات / مدونات قواعد سلوك إلزامية بشأن التحرش الجنسي وإنشاء لجان معنية بالتحرش الجنسي و/أو دعمها للتصدي للانتهاكات المزعومة لقواعد السلوك، ويمكن القيام بالشيء نفسه على مستوى البلديات أو داخل الأحزاب السياسية.

قد تتمثل أحد المجالات المحتملة للمشاركة في المساعدة الفنية في وضع مدونة نموذجية لقواعد السلوك، بما في ذلك مدونة أخلاقية تحت على صياغة وثائق جديدة أو تنقيح المدونات الحالية. وقد يكون ذلك

بمناسبة فرصة لتضمين محظورات محددة بشأن الخطاب والملاحظات المتحيزة جنسيًا والأشكال المختلفة للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، فضلًا عن فرض عقوبات على انتهاك مدونة قواعد السلوك، كما أن ذلك قد يتيح فرصة لمراجعة قواعد الحصانة من منظور العنف القائم على النوع الاجتماعي. سيتطلب النموذج أيضًا إدراج مقترح لإدخال آليات تقديم الشكاوى من أجل منع السلوكيات غير المرغوب فيها وغير الأخلاقية والمعاقبة عليها، وإنفاذه ضد أعضاء البرلمان والموظفين الآخرين. وعلى غرار ذلك، يمكن توسيع نطاق اختصاصات اللجان البرلمانية و/أو التشريعية الدائمة بشأن التحرش الجنسي لتشمل مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وبوسع البرلمانات أيضًا إجراء دراسات استقصائية ومناقشات عامة بشكل دوري لتذكية الوعي بشأن القضية... والدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون الرجال في التصدي [لذلك].⁴⁷ والأهم من ذلك، يجب أن تشمل هذه التدابير “مكافحة إفلات [البرلمانيين] من العقاب فيما يتعلق ب[العنف ضد المرأة في الحياة السياسية] والنظر في قواعد الحصانة”⁴⁸.

مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في البرلمانات في جميع أنحاء العالم

في النمسا، في حالة حدوث تحرش، يمكن للبرلمانيات من كلا المجلسين والعاملات لدى الجماعات السياسية ومساعدات البرلمانيات استدعاء خبير مستقل لتقديم المعلومات والمشورة الشخصية بصورة سرية. وينصب الاهتمام الأساسي على منع هذه الممارسات وزيادة الوعي وتهيئة بيئة يسودها الاحترام داخل المؤسسة.⁴⁹

في بوليفيا، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، شراكة استراتيجية مع الجمعية الوطنية المتعددة القوميات والتي أسهمت بشكل مباشر في إنشاء لجنة برلمانية خاصة لمكافحة التحرش والعنف السياسي.

في البوسنة والهرسك، قام مجلس بلدية ستاري غراد بمدينة سراييفو - بناءً على مبادرة من عضوات المجلس - بتعديل المدونات الأخلاقية المعمول بها هناك في عام 2018 بحيث تتضمن حظر التحرش الجنسي. وتحظر التعديلات التي أدخلت على المدونات الأخلاقية اتخاذ أي إجراءات أي ضد مسؤولة منتخبة تبلغ عن التعرض للتحرش الجنسي. ويُصنف انتهاك حظر التحرش الجنسي على أنه أشد أشكال عدم احترام المدونة الأخلاقية، ويعاقب مرتكبه “بتوبيخه علنًا من خلال وسائل الإعلام”⁵⁰.

اعتمدت كندا مدونة لقواعد السلوك لأعضاء مجلس العموم: التحرش الجنسي بين أعضاء البرلمان، كملحق للأوامر الدائمة للمجلس. تهدف المدونة إلى التشجيع على الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي من قبل الأعضاء وتهيئة بيئة

متزايد للتحرش الإلكتروني من قبل "المتصيدون" و"الروبوتات" ذات الدوافع السياسية التي تنشر معلومات وصورًا خادعة أو غير دقيقة ضد القيادات السياسية والشخصيات العامة، وغالبًا ما تستخدم حكايات معادية للمرأة - وهي ظاهرة تُعرف باسم "التضليل القائم على النوع الاجتماعي"⁵⁶. ويمثل هذا تحديات هائلة لتصميم التدخلات للتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت.

ومع ذلك، بدأت المنح الدراسية الأخيرة في تحديد الاتجاهات التالية التي يمكن نقلها إلى الشركاء الوطنيين لتقديم صورة أوضح عن برامج الوقاية من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.⁵⁷

- يمكن التعرف على حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت عالميًا (أي استخدام الإهانات الجنسية) ولكنه غالبًا ما يكون محدودًا ثقافيًا في شكل خطاب يستخدم لمهاجمة النساء (على سبيل المثال، يمكن استخدام "السحر" لتشويه سمعة النساء في السياسة في إحدى الثقافات، بينما يمكن استخدام "الشرف" في ثقافة أخرى).
- تميل الهجمات ضد النساء أيضًا إلى "الانتشار السريع" في كثير من الأحيان أكثر من الهجمات ضد الرجال لأنه عندما تخالف المرأة المعايير التقليدية حول أدوار الجنسين (أو تتهم بفعل ذلك)، يكون "عامل الصدمة" أكبر ويؤدي إلى تأثير واسع النطاق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الآثار النفسية والسمعة السلبية الناجمة عن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على النساء وأسرهن.
- تتلقى النساء معدلات أعلى من التهديدات بالأذى الجسدي. ويشمل ذلك الاغتصاب والتهديدات بالقتل الموجهة لهن ولأطفالهن وعائلاتهن وداعميهن.
- لا ينتهي العنف بالنسبة للنساء عبر الإنترنت عند انتهاء الانتخابات. تتعرض النساء في الحياة السياسية والحياة العامة لمستويات أعلى ومستمرة من سوء المعاملة بينما يميل المحتوى المسيء عبر الإنترنت إلى الهدوء بالنسبة للرجال بين فترات الانتخابات.
- تواجه النساء العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت بشكل مختلف، اعتمادًا على ما إذا كن مشاركات في السياسة على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، أو أنهن سياسيات بارزات أو غير بارزات. في حين يمكن أن تكون الأيديولوجية السياسية عاملًا في بعض السياقات، يبدو أن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت يمثل ظاهرة "تكافؤ الفرص" بين النساء في جميع أنحاء العالم.

الجهود المبذولة للتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت

في الأرجنتين، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإنستغرام دليلًا للآمان للحياة السياسية.

خالية من التحرش الجنسي تسمح للأعضاء بالتميز في أداؤهم واجباتهم ومهامهم العامة.⁵¹

في فرنسا، عدل مجلس الشيوخ نظامه الداخلي ليشمل عقوبات تأديبية محددة لمرتكبي التحرش الجنسي أو الجنسي، سواء أكانوا أعضاء في مجلس الشيوخ أم موظفين. كما تبنت خطة لمكافحة التحرش تركز على منع هذه الممارسات ومعالجة الشكاوى ودعم الضحايا ورصد هذه الظاهرة.⁵²

في الولايات المتحدة، أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب مشروع قانون لمكافحة التحرش الجنسي في الكونجرس بعد الزخم الذي اكتسبته حركة #MeToo. وينص مشروع القانون على أن يتحمل أعضاء الكونجرس المسؤولية بصفتهم الشخصية عن التسويات المالية المتفق عليها مع المشتكين، مما يعني أن دافعي الضرائب لن يقدموا أي مقابل بعد الآن لتسوية دعاوى سوء السلوك.⁵³

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُطبق بروتوكولات برلمانية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الأرجنتين (2018) وشيلي (2019) والسلفادور (2012) والمكسيك (2019). والنموذج التشيلي هو الأكثر اكتمالاً وتفصيلاً ويتضمن عقوبات للجناة. وعلى المستوى الإقليمي، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برلمان أمريكا اللاتينية (PARIATINO) بشأن الإطار التنظيمي لتوطيد ديمقراطية التكافؤ في جميع أنحاء المنطقة والذي يتضمن التزامات البرلمانيين في المنطقة بالقضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.⁵⁴

أصدر الاتحاد البرلماني الدولي مبادئ توجيهية للقضاء على التحيز الجنسي والتحرش في البرلمان تقدم المشورة والمعلومات العملية لأعضاء البرلمانات وموظفيها حول كيفية تحويل البرلمانات إلى بيئات تراعي الاعتبارات الجنسية وتخلو من التعصب لنوع الجنس والإساءة. وتحتوي هذه المبادئ التوجيهية أيضًا على أمثلة عديدة للممارسات الجيدة المعمول بها لدى البرلمانات من شتى أنحاء العالم.⁵⁵

3-4 رصد وسائل التواصل الاجتماعي

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية الذي تسهله التكنولوجيا أمر خطير وواسع الانتشار وسريع النمو. يحدث العنف عبر الإنترنت بكثافة مختلفة مثلما يحدث في "العالم الحقيقي" ويمكن انتشاره بلا حدود عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي مع القليل من سبل الحماية لضحاياها. ومن الصعب جدًا قياس العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعنف عبر الإنترنت والتصدي له نظرًا للسرعة التي يُرتكب بها، والوضع المجهول للجنة، ونقص وسائل التصدي له أو العقوبة من جانب شركات وسائل التواصل الاجتماعي. كما تتعرض النساء في الحياة السياسية بشكل

يضمن التدريب ممارسات التشغيل والترتيبات الأمنية لحماية النساء من خلال تدابير تعتنى المنظور النوع الاجتماعي وذلك بمراعاة الطوابير المنفصلة للنساء في مراكز الاقتراع؛ والسعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في قوات الشرطة لزيادة مشاركة المرأة وضمان توفر ضابطات شرطة يقمن بالتصدي للأحداث التي تشمل النساء؛ وإنشاء آليات مناسبة لتشجيع النساء على الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء في الحياة السياسية بطريقة آمنة، مثل إنشاء مراكز تنسيق للنوع الاجتماعي أو مكاتب للشؤون المعنية بالنوع الاجتماعي؛ والكشف عن الحوادث والتحقيق فيها والتصدي لها، والتي يمكن أن تشمل أشكالاً "خفية" من العنف مثل التمييز والاقتراع الأسري؛ وتقديم الجناة إلى العدالة؛ وإدراج منظور النوع الاجتماعي في الأبحاث والسياسات والممارسات الخاصة بالمؤسسات الشرطة والدفاعية والعسكرية.⁶⁰

عندما يكون قطاع الأمن نفسه هو الجاني، فإن التدريب والمساءلة لهما أهمية خاصة لأنهما يرفعان الوعي حول أنواع وتواتر العنف القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات ويعززان الالتزام القانوني للقطاع بأخذ القضية على محمل الجد وتقديم إرشادات حول كيفية التصدي لحالات العنف والإبلاغ عنها.⁶¹ نظرًا لأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لم يكن جزءًا تقليديًا من تقييم وإدارة مخاطر الأمن الانتخابي في السياقات الانتخابية، يمكن للأمم المتحدة دعم شركائها لتعميم هذه القضية في برامج التدريب على أمن الانتخابات الجديدة والقائمة المقدمة لقوات الأمن والشرطة.

في العديد من الدول، توجد مشاركة طويلة الأمد بين الأمم المتحدة وقوات الأمن تحسين القدرات وإعداد الآليات والموارد البشرية والمالية اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة / العنف القائم على النوع الاجتماعي. لذلك فمن المستحسن للفرق المتخصصة في القضاء على العنف ضد المرأة (EVAW)، وكذلك القائمين على المشاركة السياسية، التعاون وتقديم دعم طويل الأجل لقوات الأمن والشرطة. فهذا التعاون من شأنه أن يساعد على دمج حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في آليات الاستجابة للعنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أفضل وضمان تضمين فئات معينة من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في تسجيل البيانات وإدارة الحالة - وكل ذلك سيساهم في تحسين أنظمة مراقبة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

قد تشارك وكالات الأمم المتحدة للمساعدة في جعل منهج التدريب العام للشرطة أكثر مراعاة لاعتبارات النوع الاجتماعي. وبإمكان هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال، المساعدة في تحديث الأدلة التدريبية الخاصة بالشرطة - والعديد منها لديه مجال للتحسين في كيفية تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة. وعادة ما يتم تنظيم هذا النوع من التعامل مع الشرطة من خلال مذكرة اتفاق (LOA) تتضمن جوانب متعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ويمكن أن يشمل الدعم المحدد فهم المكون السياسي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وإظهار كيفية تسجيل تلك الحوادث والتصدي لها بناءً على المؤشرات وإجراءات التشغيل المناسبة.

تتصدى الإصلاحات القانونية في كل من بوليفيا والإكوادور لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عبر الإنترنت على وجه التحديد. وفي بوليفيا، يحدد المرسوم رقم 2935، المادة 10، مسؤوليات الدولة المتعلقة بتصميم وتنفيذ استراتيجيات التواصل الشفوية والمكتوبة من خلال الشبكات الاجتماعية لمنع التحرش و / أو العنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي. أما في الإكوادور، ينص قانون الديمقراطية لعام (2020)، المادة 282 على أن "الانتهاكات التي ترتكبها وسائل الإعلام، بما في ذلك الوسائط الرقمية، يجب أن يعاقب عليها بتعليق الإعلان في هذه الوسائط وفرض غرامة تتراوح من خمسة وعشرين أجرًا أساسيًا موحدًا إلى مائتين وخمسة وخمسين أجرًا أساسيًا موحدًا، وحتى الإيقاف من وسائل الإعلام لمدة تصل إلى ستة أشهر في حالة تكرارها، في الحالات التالية: (...) نشر الرسائل أو البرامج التي تتضمن أفعالاً تشكل عنفًا سياسيًا من منظور النوع الاجتماعي".

نشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) تقريرًا في عام 2019، تغريدات يندى لها الجبين: تحليل العنف الإلكتروني ضد المرأة في الحياة السياسي يشمل ثلاث دراسات حالة من كولومبيا وإندونيسيا وكينيا، حيث عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع النساء في الحياة السياسية، والأفراد في مجال التكنولوجيا المدنية، ومنظمات حقوق المرأة بهدف تطوير طريقة تدرس التحديات الخاصة بكل دولة والتي تواجه النساء أثناء مشاركتهن في الخطاب السياسي عبر الإنترنت. أظهرت دراسات الحالة أنه في الدول الثلاثة السابقة، تعرضت النساء المشاركات في الحياة السياسية عبر الإنترنت لأنواع مماثلة من العنف بما في ذلك الإهانات وخطابات الكراهية والإحراج ومخاطر السمعة والتهديدات الجسدية والتحرير الجنسي. يسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى مزيد من البحث لفهم العنف عبر الإنترنت والحد منه.⁵⁸

4. بناء القدرات

4-1 كفاءة قطاع الأمن وقوات الشرطة

تعد قوات الأمن والشرطة عاملًا هامًا في سياق منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له نظرًا للمهمة المنوطة بهما في ضمان السلامة العامة في العمليات السياسية والانتخابية وتنفيذ التخطيط التشغيلي لتأمين الانتخابات. وهذا أمر ضروري لتقييم المخاطر الأمنية التي قد تعيق مشاركة المرأة الكاملة في العمليات الانتخابية والتصدي لها - سواء كانت المرأة ناجبة أو مرشحة أو موظفة في مركز اقتراع.⁵⁹

يمكن أن يؤدي التدريب المحدد إلى تعزيز الوعي داخل قوات الأمن وتطوير قدرتها على تأمين السلامة العامة وفقًا للقوانين الوطنية وكذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

مبادرات بناء القدرات المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لدى قوات قطاعي الشرطة والأمن

في كينيا، طورت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليلًا لميسر التدريب بشأن تعزيز قدرة المكلفين بالمسؤولية على دعم الناجيات من حوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات باستخدام البروتوكولات والتدابير الحالية للإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة والتصدي لها والتحقيق فيها ومقاضاة الجناة. وقد تم إعداد الدليل في إطار التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تعرضت له النساء والفتيات خلال العنف الذي أعقب الانتخابات في كينيا في عام 2007، بالإضافة إلى جزء من مبادرات أوسع للقضاء على العنف ضد المرأة في البلاد. ويوفر الدليل إطارًا تدريبيًا شاملاً لما يلي: (1) معالجة الثغرات في "سلسلة إدارة الأدلة"، و(2) رفع مستوى الوعي بالإطار القانوني واحتكام الناجيات إلى القضاء، و(3) تقديم إرشادات عملية بشأن عمليات التصدي المناسبة لحوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات من خلال الوكالات ذات الصلة. كما يغطي قضايا معقدة مثل كيفية التعامل مع حالات الإفصاح عن العنف ضد المرأة في الانتخابات وكيفية تقديم الدعم المباشر للمتضررين منه. علاوة على ذلك، يضم هذا الدليل معلومات حول الإطار القانوني ذي الصلة في كينيا، ويوفر تفاصيل عن تصدي قطاع الصحة والأمن والعدالة لحالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات.⁶²

في نيجيريا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بناء قدرات قطاع الأمن بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة في الانتخابات من خلال سلسلة من ورش العمل التي تستهدف 200 فرد من القوات شبه العسكرية. وقد عُقدت ورش العمل بالشراكة مع الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في عام 2019، وعلى الرغم من أنها مجهزة خصيصًا لقطاع الأمن، فقد تمت دعوة الشباب المؤثرين والقادة التقليديين للحضور.⁶³

في سيراليون، نظمت الشرطة الوطنية (SLP) سلسلة من الدورات التدريبية في جميع أنحاء البلاد بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والانتخابات والأمن للموظفين من دوائر الإصلاحات الوطنية وقوات الإطفاء، وشرطة مجلس المدينة، وشرطة المشيخات، وفيلق السلامة على الطرق حتى يتمكنوا جميعًا من تحقيق أفضل سبل تعاون مع الشرطة الوطنية لتوفير الأمن في الانتخابات العامة لعام 2018. وقد شملت الدورات التدريبية، المدعومة بشكل مشترك من قبل وكالات الأمم المتحدة، قضايا مثل مراعاة منظور النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان، والجرائم الانتخابية، والقوانين واللوائح ذات الصلة. وعلاوة على ذلك

فقد تم تحديث الأدلة التدريبية الخاصة بالشرطة لتشمل معلومات محددة عن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وسلطات الضوء على أهمية مراعاة الفوارق بين الجنسين عبر العمليات الأمنية الانتخابية، لا سيما عند التصدي لحوادث العنف الجنسي. والأهم من ذلك أن التدريب كان جزءًا من برامج وأنشطة أوسع نطاقًا لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك تعبئة جهود المجتمعات ومراقبة وسائل الإعلام وحملات الدعوة التي شارك فيها أيضًا أفراد من قوات الأمن والشرطة.⁶⁴ وبالتالي أدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وجماعات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في إطار التصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

في تنزانيا، قبل انتخابات عام 2015 في البلاد، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلًا تدريبيًا وأجرى تدريبًا للمدربين على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ودور الشرطة في الانتخابات، وهو ما يوضح كيف يتعرض الرجال والنساء للعنف بشكل مختلف. وقد تم ذلك بالشراكة مع شبكة من ضابطات الشرطة تابعة لقوات الشرطة التنزانية، وكجزء من مشروع التمكين الديمقراطي (DEP) - وهو برنامج تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم تنفيذه بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسكو. وتضمن دليل التدريب والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ودور الشرطة أثناء الانتخابات، مكونات حول أشكال العنف المختلفة التي قد تحدث أثناء الحملات الانتخابية وكيف تؤثر على الرجال والنساء والفئات الاجتماعية بشكل مختلف. وقد أعد نهج تدريب المدربين حوالي 100 ضابط شرطة قاموا بدورهم بتدريب 6,000 ضابط شرطة آخرين في جميع أنحاء البلاد. كما دعم البرنامج قوة الشرطة التنزانية في دمج حوادث العنف ضد المرأة والفئات الضعيفة في نظام الإبلاغ عن الحوادث والتصدي لها (IRRS)، وهو نظام تكنولوجيا معلومات يعمل على تسهيل عملية التصدي السريع لحوادث العنف أثناء الانتخابات ويستند إلى تصنيف العنف ضد المرأة في الانتخابات والقوائم المرجعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم إعدادها بالشراكة مع شبكة ضابطات الشرطة.⁶⁵

في زيمبابوي، ضمن مبادرة أوسع لإنشاء مرصد للشؤون المعنية بالنوع الاجتماعي يقوم برصد حوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دليل البرنامج التدريبي الحالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصص للشرطة وشاركت في التدريب لتقديم نماذج عن العنف ضد المرأة في الانتخابات. وعندما تم إطلاق مرصد الشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي، شدد على الدور المهم للجهات الفاعلة في قطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة

النساء على الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة الانتخابات، بما في ذلك تلك التي تركتها الشرطة.

- **إعداد إجراءات تحقيق مستقلة** لضمان التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في الانتخابات على وجه السرعة وبشكل شامل ومقاضاة الجناة المحددين (بما في ذلك، عند الاقتضاء، قوات الدفاع والأمن) ومعاقبتهم بشكل مناسب.
- **توعية الجمهور** حتى تعرف النساء بآليات الشكوى المتاحة لهن.

4-2 قدرات الجهاز القضائي

يمكن أن يساعد تدريب القضاة على رفع مستوى الوعي بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وبالتالي ضمان قدرتهم على تطبيق القوانين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند التحقيق في الشكاوى ومقاضاة الجناة.⁶⁷ كما يمكن استكمال التدريب من خلال المساعدة الفنية في وضع القوانين و / أو البروتوكولات. وحتى في حالة عدم وجود قوانين أو بروتوكولات محددة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى الوطني، عندما يتم الإعلان عن الأحكام الصادرة عن السلطة القضائية (والتي قد تشمل هيئات العدالة الانتحائية) بشأن القضايا التي لها صلة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتشمل منظور النوع الاجتماعي بما يتماشى مع المعايير الدولية، يجب على الدولة بذل جهود حاسمة لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، يولي التدريب أهمية خاصة لدعم الدول. ربما يفكرون، على سبيل المثال، في تحديث آليات الشكاوى وبروتوكولات الاستجابة - بما في ذلك المحاكم الانتخابية أو الغرف التشريعية أو الإدارات المحلية - لضمان آليات الإنفاذ التي تتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.⁶⁸

دعت المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه الدول إلى تقديم تعويضات للضحايا، وإعادة شاغلي المناصب الذين أجبروا على الاستقالة بسبب العنف إلى وظائفهم، وتوفير تدابير أمنية مناسبة لتمكين النساء من ممارسة وظائفهن، والتراجع رسميًا عن الجرائم أو التشهير الموجه ضد المرأة في المجالات السياسية.

تحسين كفاءة الجهاز القضائي

تعتمد آلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا (MESECVI)⁶⁹ على التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية ولجنة الخبراء. وقد أصدرت في عام 2015 إعلانًا بشأن العنف والتحرش ضد المرأة في الحياة السياسية مهد إلى إصدار "قانون نموذجي" يُعزف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية باعتباره فعلًا إجراميًا يتوافق مع المعايير الدولية وينص على اتخاذ تدابير لجر الضرر وتنفيذ عقوبات محددة. وعليه، فقد حث القانون النموذجي على اتخاذ إجراءات إضافية تجاه الحلول، بما في ذلك توقيع بروتوكول نموذجي بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية موجه للأحزاب السياسية. ونظرًا لأن القضاة

ووزارة الدفاع، في ضمان سلامة المرأة في الانتخابات من خلال أداء واجباتهم بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين. وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب 1,500 ضابط شرطة بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والانتخابات. وبالتالي عززت قوات الشرطة من معرفتها فيما يتعلق بالإطار القانوني والسياساتي ذي الصلة بالحقوق السياسية للمرأة. كما عرفت الشرطة واجباتها وسلوكها المتوقع عند التعامل مع مشاركة المرأة في الانتخابات. وشمل التدريب العوامل المساهمة في حدوث العنف ضد المرأة في الانتخابات، والتحديات التي تواجهها، ودور الشرطة في الحد من العنف والتصدي له. علاوة على ذلك فقد مثل دليل البرمجة الخاص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن منع العنف ضد المرأة في الانتخابات مصدرًا رئيسيًا لتصميم التدريب، وكذلك لصياغة المبادئ التوجيهية لقطاع الأمن. كما أوصى مرصد الشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي بأنه لتشجيع تنفيذ الاقتراح السلمي، تحتاج الشرطة إلى ضمان المشاركة المتوازنة وتوزيع الضابطات في مراكز الاقتراع. وعلى الرغم من أن التوازن بين الجنسين لم يكن ممكنًا لأن عدد الضباط الذكور يفوق عدد الضابطات، نتيجة للتدريب، فقد ضمنت دائرة الشرطة وجود ضابطات في جميع مراكز الاقتراع؛ وتبين الجهود المبذولة إلى الالتزام بمواصلة العمل على تحسين سياسات التوظيف لزيادة عدد الضابطات المعينين.⁶⁶

إن التدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين المخصص لقوات الشرطة والأمن هو إجراء ضمن عدة إجراءات قد تتخذها قوات الشرطة للمساعدة في تحديد مخاطر العنف ضد المرأة في الانتخابات والحد منها. وعادةً ما يكون هذا التدريب أيضًا جزءًا من دعم أوسع ومتكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والحد من العنف في العملية الانتخابية. ولضمان خوض عمليات انتخابية تراعي الفوارق بين الجنسين، تتطلب أي مشاركة مع قوات الأمن والشرطة وجود التنسيق والتعاون مع مركز المساعدة الانتخابية المفوض من الأمم المتحدة والوكالات الشريكة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لدائرة الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام (EAD/DPPA).

يشمل بناء قدرات الشرطة للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية المجالات الإضافية التالية:

- **اعتماد وتوفير التدريب** على ممارسات التشغيل وأساليب التقييم الجديدة التي تعمل على توعية قوات الأمن والشرطة بمخاطر العنف ضد المرأة في الانتخابات وأخذها بعين الاعتبار أثناء تأدية أعمالها.
- **توظيف المزيد من أفراد الأمن من النساء** وإنشاء مكاتب للشؤون المعنية بالنوع الاجتماعي بهدف تشجيع المزيد من

النوع الاجتماعي. في الوقت نفسه، يمكن للإعلام بجميع أشكاله أن يكون حليفاً حاسماً باعتباره وسيلة فعالة لشجب العنف وإحداث تغيير في التصور العام عن النساء باعتبارهن قائدات متساوون بشكل حقيقي مع الرجال.

تعد التغطية الإخبارية لحالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية باعتبار ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان - داخل وخارج السياقات الانتخابية وليس بين السياسيات رفيعة المستوى أو السياسات على المستوى الوطني فحسب - أمراً بالغ الأهمية لتوثيق جميع أشكال أعمال العنف وتفكيك التصور القائل بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو شيء يمكن توقعه ببساطة. ويمكن تشجيع وسائل الإعلام الإخبارية على إعداد تقارير سياسية تراعي الفوارق بين الجنسين (على سبيل المثال عن طريق تجنب التمييز القائم على النوع الاجتماعي أو التركيز على مظهر المرأة أكثر من مواقفها السياسية) وتقارير متوازنة عن المرشحين للانتخابات من النساء والرجال من حيث أنواع ومستويات التغطية.

يمكن أيضاً تشجيع وسائل الإعلام أو المنظمات المختلفة، مثل لجان البث، على وضع قواعد أخلاقية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية من شأنها أن تؤكد على الحاجة إلى تصوير المشاركة السياسية للمرأة بشكل عادل وشامل، دون تمييز،⁷⁴ وتحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنظمة الإحالة الخاصة بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أو توفير أرقام مجانية للضحايا.

كما يمكن استخدام أشكال أخرى من وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتعزيز الصور الإيجابية للقيادة السياسية للمرأة، مثل الأفلام الوثائقية والأفلام والمسلسلات التلفزيونية والإذاعية أو المسلسلات الميلودرامية الطويلة والمناقشات وإعلانات الخدمة العامة وحملات وسائل التواصل الاجتماعي.

قد تطلب الدول بناء القدرات لوضع معايير لوسائل الإعلام وشركات التواصل الاجتماعي بشأن منع حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي لها. دعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018 (A/RES/73/148) الدول إلى "تشجيع وسائل الإعلام على دراسة تأثير تمييز أدوار الجنسين، بما في ذلك تلك التي تركزها الإعلانات التجارية، التي تزيد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي وعدم المساواة، وبالتالي تعزيز عدم التسامح مطلقاً مع هذا العنف وإزالة وصمة العار عن كونك ضحية للعنف أو ناجية منه، وبالتالي خلق بيئة مواتية ويسهل الوصول إليها حيث يمكن للنساء والفتيات الإبلاغ بسهولة عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات المتاحة، بما في ذلك برامج الحماية والمساعدة" علاوة على ذلك، حث الأمين العام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على "وضع معايير بشأن ما يشكل عنفاً على الإنترنت ضد المرأة في الحياة العامة حتى يمكن تحميل وسائل الإعلام والشركات التي تدير منصات وسائل التواصل الاجتماعي المسؤولية عن مثل هذا المحتوى".⁷⁵

لم يكونوا على دراية بمفاهيم النوع الاجتماعي الأساسية، أو العنف ضد المرأة في الحياة السياسية كمفهوم قانوني، فقد تم إعداد دليل للقضاة للفصل في النزاعات الانتخابية من منظور اجتماعي، ومناهج تدريبية للمحاكم الانتخابية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، ويتم تنفيذها الآن بالتعاون مع العديد من الدول.⁷⁰

في أستراليا، قضى قاضٍ فيدرالي بالزام أحد أعضاء مجلس الشيوخ بدفع غرامة قدرها 80,000 دولاراً أمريكياً إلى جانب التكاليف ذات الصلة بسبب ارتكاب إهانات جنسية تجاه عضوة في مجلس الشيوخ قاضته أمام المحكمة. ولقد كان ذلك قراراً تاريخياً إذ كانت هذه هي الحالة الأولى لسياسة أسترالية قائمة في منصبها تقاضي شخصاً آخر بتهمة التشهير والإهانة. علاوة على ذلك، حكم القاضي ضد دفع المحامي المتهم بأنه يجب تغطية المقابلات الإعلامية بامتياز برلماني لأن التعليقات نشأت في مجلس الشيوخ.⁷¹

شهدت المكسيك زيادة طفيفة في العنف ضد المرأة في الحياة السياسية حيث أدت قوانين التكافؤ إلى زيادة عدد النساء في المناصب العامة. وبدون قانون وطني متخصص بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية،⁷² تم استخدام العدالة العادية، والعقوبات الجنائية، وآليات تسوية النزاعات الانتخابية لملاحقة القضايا. وفي عام 2014، قامت المحكمة الانتخابية الفيدرالية والمعهد الوطني للمرأة (INMUJERES) والمكتب المعني بالعنف ضد المرأة بوضع بروتوكول عدالة للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بناءً على ولاية كل مؤسسة وواجبها في حماية حقوق المرأة بما يتماشى مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي كانت المكسيك طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية بيليم دو بارا، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن الدساتير والقوانين المكسيكية الوطنية والمحلية والسوابق القضائية الوطنية المعنية بمسألة العنف ضد المرأة. يُعزف البروتوكول مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، كما يُصمم هيكلًا ومخطط تدفق كيفية تطبيقه، فضلاً عن أنه يوضح مسؤوليات السلطات وجامعي البيانات.⁷³

4-3 كفاءة وسائل الإعلام

إن عملية تعزيز كفاءة وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وزيادة تسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، لها مساهمة فعالة بشأن التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. فعندما تقلل وسائل الإعلام من قيمة مساهمات المرأة في صنع القرار أو تقلل من شأنها، فإنها بذلك تساعد في تطبيع ونشر العنف القائم على

بناء القدرات الإعلامية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية

في جمهورية إفريقيا الوسطى، دربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإعلاميين لتغطية قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2018. وقد تم إنشاء شبكة من الصحفيين المرعفين للاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال ورشة العمل بهدف تعزيز التغطية الإعلامية المتساوية أثناء الانتخابات وتوعية الجمهور وإبلاغه بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية دراسات حول التمثيل الناقص للسياسيات والتنميط القائم على النوع الاجتماعي في التغطية الإعلامية للحملة.⁷⁶

في نيجيريا، كجزء من مشروع تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم عرض إنجازات عشرين من القيادات السياسية النسائية من خلال تحسين ونشر مجلة SHAPE (إظهار قدرتها على المشاركة السياسية). وسلطت مجلة SHAPE الضوء على



مساهمات المرأة وإنجازاتها في الحياة السياسية وبيّن التحديات التي يواجهونها في الحياة العامة.

في تونس، وفقاً للمادة 11 من القانون الوطني بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، "يجب على وسائل الإعلام العامة والخاصة أن ترفع الوعي بمخاطر العنف ضد المرأة، وطرق مكافحته والوقاية منه، وتتكفل بتدريب القوى العاملة في وسائل الإعلام على التعامل مع القضايا ذات الصلة. ويُحظر عرض وبث المواد التي تحتوي على صور نمطية أو مشاهد أو كلمات أو أفعال تضر بصورة المرأة، أو تدعم العنف أو تقلل من خطورته". وتختص الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة وفرض العقوبات للفصل في أي من هذه الانتهاكات.

5. الدعم خلال العمليات الانتخابية

5-1 المساعدة الفنية لهيئات الإدارة الانتخابية

هيئات الإدارة الانتخابية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الإدارة الانتخابية التي تحدد القرارات والإجراءات الصادرة عنها مصداقية وأمان العملية الانتخابية. وعلى الرغم من أن العنف ضد المرأة القائم على

النوع الاجتماعي موجود في جميع العمليات السياسية، فإن الانتخابات تكشف الاختلافات الاجتماعية والسياسية ويمكن أن تزيد من خطر العنف. حيث أن النساء، اللاتي يشكلن أكثر من نصف الناخبين المؤهلين في معظم البلدان، معرضات للخطر بشكل خاص.⁷⁷ تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال، غالبًا مع هيئات الإدارة الانتخابية لدعم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عملية انتخابية كجزء من المساعدة التي يتم تنسيقها عادةً بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الأهمية بمكان تضمين العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عمل هيئات الإدارة الانتخابية.⁷⁸

عند إدارة قانون الانتخابات استعدادًا لإجراء الانتخابات، ثمة عدة نقاط يمكن لهيئات الإدارة الانتخابية من خلالها الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

- تحليل إجراءات تسجيل الناخبين/ات والمرشحين/ات لمنع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة.
- ضمان ترتيبات التسجيل الآمنة، والتصويت، وترتيبات الدعاية حتى تتمكن الناخبات والمرشحات من المشاركة وإدارة الحملات بأمان.
- دمج المعلومات حول تدابير الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التدريب المقدمة للقائمين على إدارة العملية الانتخابية.
- التأكد من أن أنظمة الإنذار المبكر بشأن حالات العنف الانتخابي والتقييمات الأمنية غير متجاهلة بين الجنسين.
- توفير الفرص للتقييم والإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة في العمليات الانتخابية.⁷⁹

1-1-5 إنفاذ القوانين واللوائح الانتخابية

في بعض البلدان، تتمتع هيئات الإدارة الانتخابية والمحاكم الانتخابية بأدوار محددة في منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ حيث يمكن لأحد هيئات الإدارة الانتخابية استخدام التفويض الممنوح لها وصلاحياتها للتوافق مع الإطار المعياري الذي يشكل وسيلة الحماية من حدوث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية داخل تلك البلدان. وهذه إستراتيجية ذات أهمية كبيرة، اعتمادًا على السياق، يمكن أن تتمتع هيئات الإدارة الانتخابية بسلطة قضائية واسعة النطاق على سلوك الأحزاب السياسية، والعمليات الانتخابية، وإنفاذ القوانين الانتخابية، بما في ذلك قوانين الحصص القائمة على النوع الاجتماعي. وعندما تكون شروط قواعد السلوك الخاصة بالأحزاب السياسية ملزمة قانونًا، يمكن لهيئات الإدارة الانتخابية المساعدة في إنفاذها من خلال العقوبات القانونية.⁸⁰

قد يكون لهيئات الإدارة الانتخابية سلطة قضائية على إنفاذ قوانين الانتخابات ومدونات السلوك، وفي بعض الحالات، الفصل في النزاعات الانتخابية (انظر القسم السابق حول **الجهاز القضائي**). حيث يمكنهم تحديد التدابير اللازمة لمنع العنف والتصدي له خلال فترة الحملة السياسية، بما في ذلك العنف المرتكب داخل الأحزاب السياسية، واعتماد مدونات قواعد السلوك الخاصة بالانتخابات والأحزاب السياسية كإجراءات وقائية تواجه العنف ضد المرأة في الحياة

السياسية. قد تزيد حالات العنف يوم الانتخابات بشكل خاص، لذلك يمكن لهيئات الإدارة الانتخابية تحليل ترتيبات الاقتراع السابقة والمخطط لها لضمان تنفيذ تدابير مناسبة ومحددة السياق لمنع ارتكاب العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.

5-1-2 تحديد المناطق المتأثرة

يمكن لهيئات الإدارة الانتخابية رسم خريطة لحالات العنف ضد المرأة في الانتخابات لتحديد "المناطق المتأثرة" وتصميم آليات التخفيف والمراقبة المناسبة. يمكن أن يساعد هذا التخطيط، إلى جانب تقييمات الأمن الانتخابية الأوسع نطاقاً، في تحديد الأفراد المعرضين للخطر، والمناطق المشتبهة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتزويد هيئة الإدارة الانتخابية بمعلومات حول الطرق الفعالة لتضمين السكان المعرضين للخطر وحمايتهم حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم.⁸¹

قد تساعد تقييمات المخاطر والأمن المتعلقة بالعملية الانتخابية، وتخطيط حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، في تحديد المناطق المتأثرة وربما تفيد هيئة الإدارة الانتخابية في تصميم آليات التخفيف والمراقبة المناسبة. يمكن لهيئات الإدارة الانتخابية تحليل إجراءات تسجيل الناخبين والمرشحين لتحديد ما إذا كانت، عن قصد أو عن غير قصد، تحث على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أو تشكل حواجز أمام مشاركة المرأة بشكل عام.

5-1-3 التخفيف من حدة العنف من خلال توعية الناخبين والناخبين

تعتبر هيئات الإدارة الانتخابية قاعدة مركزية في برامج توعية الناخبين ودوافع التسجيل (انظر قسم [المجتمع المدني](#)). من خلال دمج مسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في هذه البرامج، يمكن لهيئات الإدارة الانتخابية المساعدة في رفع مستوى الوعي الوطني وإثراء الحوار حول هذه القضية ودعمها إلى جانب تشجيع النساء على ممارسة حقهن في التصويت بحرية وأمان. ويمكن دعم هيئات الإدارة الانتخابية لضمان دمج المعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتدابير التخفيف ذات الصلة، في برامج التدريب المقدمة للقائمين على إدارة العملية الانتخابية وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركين في الانتخابات. ويجب أن تصل هذه المعلومات أيضاً إلى النساء على مستوى القاعدة الشعبية، حتى يكُنَّ على دراية بآليات الاستجابة.

التخفيف من حدة العنف من خلال توعية الناخبين والناخبين

في **بنغلاديش**، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة - بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - أول تقييم قائم على النوع الاجتماعي لهيئة الانتخابات في بنغلاديش (BEC). تم التحقق من صحة التقييم من قبل هيئة الانتخابات في بنغلاديش ويقدم توصيات متوسطة وطويلة الأجل، تم تنفيذ بعضها خلال عام 2018، وبناء قدرات موظفي المفوضية الأوروبية،

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع هيئة الانتخابات في بنغلاديش، ورشتي عمل BRIDGE حول النوع الاجتماعي والانتخابات في رانجور وتشاتوجرام.⁸² وكان من بين المشاركين موظفين من مكاتب مقاطعات تابعة لهيئة الانتخابات في بنغلاديش وممثلين عن وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات مراقبة الانتخابات والجامعات. وقد حدد المشاركون العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة واقترحوا استراتيجيات وإجراءات لتمكينهم من المشاركة الفعالة في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 وطوال الدورة الانتخابية. كما تم تنفيذ مبادرة توعية وتبنيه الجمهور من خلال: (1) عقد مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن ضمان سلامة وأمن المرأة في الانتخابات؛⁸³ (2) تنفيذ حملة توعية تمكنت من حشد أكثر من 3,000 مناصرًا للمشاركة بنشاط في المناقشات وأكدت على أهمية توسيع المبادرة لتشمل 64 مقاطعة و492 مديرية.⁸⁴

في **بوليفيا**، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المحكمة العليا للانتخابات (هيئة الإدارة الانتخابية في بوليفيا) لتطوير وتنفيذ سياستها المعنية بالنوع الاجتماعي، والتي ساهمت في تعزيز قدرات 453 من موظفي هيئة الإدارة الانتخابية (بعدد 232 امرأة و221 رجلاً) فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للأطر القانونية المتعلقة بالمساواة والتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، من خلال 15 ورشة عمل مع المحاكم الانتخابية الموجودة في المقاطعات. وقد تم تنظيم تبادل الخبرات بين البلدان وإثراء حوارات إقليمية بشأن أفضل الممارسات لتعزيز التكافؤ بين الجنسين والتصدي لحالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال الاجتماع الثاني لرابطة قضاة الانتخابات في الأمريكتين بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وبرنامج EuroSocial.

في **جمهورية الدومينيكان**، صممت هيئة الإدارة الانتخابية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسات أخرى، موقع [إعرف مرشحك](#) حيث، بالإضافة إلى أنه يعزز رؤية المرشح(ة)، فإنه يسلط الضوء على مسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.⁸⁵

في **الإكوادور**، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوائح هيئة الإدارة الانتخابية لإصلاح قانون الديمقراطية (2020) الذي يتضمن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

في **غواتيمالا**، نفذت المحكمة الانتخابية برنامجاً تدريبياً بشأن العنف ضد المرأة في الانتخابات وخرجت 120 موظفاً اكتسبوا المعرفة حول الخطوات العملية للإبلاغ عن الجرائم وأعمال العنف التي تندلع أثناء الانتخابات ومنعها. وقد تم تسويق هذه العملية مع وحدة المخالفات الانتخابية التابعة لمكتب المدعي العام. قدمت المحكمة الانتخابية أيضاً [مواد التربية المدنية](#)

ونشرتها على نطاق واسع من خلال المنشور المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).

في ليبيريا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى اللجنة الوطنية للانتخابات (NEC) لوضع [بروتوكول](#) يعتني بالتصدي للعنف ضد المرأة في الانتخابات في عام 2020. ويستند البروتوكول إلى مذكرة تفاهم موقعة بين اللجنة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية الليبيرية في إطار هيئة تنظيمية يشار إليها باسم اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب (IPCC) التي بدورها ستعمل على تفعيل البنود الواردة في مذكرة التفاهم بشأن الحد من العنف ضد المرأة في الانتخابات.

وفي نيجيريا، أرسلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستشارًا دوليًا لتنسيق برمجة هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدعم الفني للشركاء الاستراتيجيين وأصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات استعدادًا لإجراء الانتخابات العامة لعام 2019.⁸⁶ وقد تم تقديم الدعم الفني إلى اللجنة الانتخابية المستقلة (INEC) لتنفيذ سياستها المعنية بالنوع الاجتماعي، وتحديدًا من خلال الدعوة المنسقة مع الأحزاب السياسية لتحسين قدرة المؤسسات الإعلامية على تعزيز التغطية الإعلامية للانتخابات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. ومن خلال التنسيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة ووزارة شؤون المرأة، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا جلسات توعية بشأن منع العنف ضد المرأة في الانتخابات مع الزعماء التقليديين والدينيين، ومجموعات شبابية وأعضاء نقابات، كما وعززت القدرات التقنية لمنصة مراقبة يقودها المجتمع المدني تعمل في 14 ولاية بالتنسيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة ووزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية.

في زيمبابوي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي في زيمبابوي وسائل معنية ببناء قدرات موظفي لجنة الانتخابات في زيمبابوي (ZEC) وذلك من خلال برنامج التدريب BRIDGE المهتم بالشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي والانتخابات. ونتيجة للتدريب، وافق أعضاء لجنة الانتخابات في زيمبابوي على مجموعة من الترتيبات الانتخابية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، بما في ذلك ما يلي: توفير معاملة تفضيلية للأمهات المرضعات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء الحوامل؛ زيادة عدد النساء المشاركات في توعية الناخبين والتسجيل وبمثابة موظفات لفرز الأصوات؛ ومدونة سلوك الأحزاب السياسية مع التزامات بمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، عزز 1,500 ضابط شرطة من وعيهم وقدرتهم فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والانتخابات، ودور الشرطة في الحد من العنف ضد المرأة في الانتخابات والتصدي له. المنشور المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام

2017، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#)، تم استخدامه كأساس لمناهج التدريب. وكذلك قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني إلى لجنة الانتخابات في زيمبابوي من أجل تنفيذ حملتها الأولى لتوعية الناخبين المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. وقد تضمنت حملة تحفيز النساء على التصويت وسائل مرئية فعالة تشجع النساء على التصويت، وقد طبعت تلك المواد ونُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء الأقاليم العشر بالمقاطعة.

في تونس خلال انتخابات 2019، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة -بالشراكة مع هيئة الإدارة الانتخابية، والهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)- في إعداد دليل عملي عن العنف الانتخابي تم توزيعه على المراقبين ليتسنى لهم الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات ومن ثم الحيلولة دون حدوثه. كما تواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم هيئة الإدارة الانتخابية لدمج نهج مراعي لمنظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل العملية الانتخابية وزيادة مشاركة المرأة.

على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحسين وتعزيز الدورات التدريبية التي تناقش قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وذلك بالشراكة مع مركز المساعدة والترويج الانتخابي (CAPEL) ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، من أجل أعضاء الهيئات الانتخابية المهتمين بحقوق المرأة السياسية.

5-2 المساعدة الفنية للأحزاب السياسية

تحدد الأحزاب السياسية خطط السياسات العامة في الدولة وتضع إجراءات لاختيار المرشحين، في حين أنهم في غالب الأحيان يكونون في طليعة مرتكبي العنف.⁸⁷ ومع ذلك، توجد العديد من الطرق التي يمكن للأحزاب السياسية أن تخفف من حدة العنف، مثل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والتصدي الصريح لحالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الوثائق التأسيسية، والقواعد واللوائح، ومن خلال الرفض العلني لأي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.⁸⁸

تماشيًا مع سياسة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة، يجب أن تكون المشاركة مع الأحزاب السياسية نزيهة وشفافة وألا تركز سوى على المساعدة الفنية المطلوبة للأحزاب السياسية لدمج السياسات والتدابير والآليات التي يمكنها منع حدوث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له؛ حيث لا تقدم الأمم المتحدة المساعدة في تطوير برامج سياسية محددة في الانتخابات. قد تكون إحدى وسائل القيام بذلك هي المشاركة من خلال منصات متعددة الأطراف و / أو، عند الضرورة، المكاتب الوطنية لمسجلي الأحزاب السياسية المعروفين بإشراك جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة.

قد يوفر الدعم المقدم من قبل مشاريع المساعدة الانتخابية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصًا لنقل الرسائل ذات الصلة ونقل القدرة الفنية المطلوبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل الأحزاب السياسية بطريقة غير متحيزة.

تقديم المساعدة الفنية للأحزاب السياسية

في بوليفيا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المحكمة الانتخابية لعقد عملية استشارية لمدة عام مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين لصياغة قانون المنظمات السياسية الذي تم سنه في أغسطس 2018.⁸⁹ وبموجب القانون الجديد، يجب على جميع الأحزاب السياسية ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين والتكافؤ داخل منظماتهم، وكذلك منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والحد منه.

كلف المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في غرب ووسط إفريقيا (WCARO) بمهمة رصد الأحزاب السياسية في عام 2020 لتحليل دور المرأة وتمثيلها في الأحزاب السياسية على مستوى البرلمانات في جمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا وليبيريا ونيجيريا. وكشفت عملية الرصد أن الأحزاب لم يكن لديها وثائق تأسيسية أو حاكمية بشأن المساواة بين الجنسين وتعزيز القيادة النسائية. حيث تذكر 10% فقط من الأحزاب التي شملتها الدراسة نوع الجنس على كافة الأصعدة في لوائحها الداخلية وتذكر 5% فقط ذلك في قوانينها الحزبية. وعلى الرغم من عدم تغطية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بشكل مباشر في الدراسة الاستقصائية، فقد سُئل المجيبين المشاركين في الدراسة عن التحديات والعقبات التي تواجهها النساء في الحزب، فكان ردهم أن ثمة نظامًا معقدًا وواسع الانتشار من الإقصاء يعمل على "ترسيخ هيمنة الرجال". ومن بين العوامل المعرّقة لجهود المساواة ندرة تمثيل المرأة في قيادة الحزب؛ وعدم وجود تدابير خاصة تقوم بزيادة قيادتها بشكل منهجي؛ والتعرض المباشر للتمييز والعنف؛ والافتقار إلى الحماية المدعومة من الحزب للنساء اللاتي يترشحن للمناصب؛ والادعاء الشائع داخل قيادة الحزب بوجود "قصور" لدى المرشحات لأنهن "يتجنبن" ممارسة الحياة السياسية.

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف المرتكب من خلال البيانات والنشرات الإعلامية، ومعاقبة أي عضو يمارس مثل هذا السلوك.⁹⁰ قد تؤثر مدونات قواعد السلوك الخاصة بالأحزاب السياسية، السارية من وقت إنشاء الحزب، على مشاركة المرأة بشكل أكثر فاعلية من مدونات السلوك الانتخابية، التي لا تحكم أنشطة الحزب إلا في فترات الانتخابات فحسب.⁹¹

يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دورًا آخر ذا أهمية بالغة في الحد من حدوث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وذلك من خلال ضمان تحقيق عمليات الترشيح الشاملة (بما في ذلك، استخدام حصص تراعي منظور النوع الاجتماعي) والتوزيع العادل للموارد؛ حيث يعزز ما سبق حقوق المرأة ويوفر لها فرصًا متساوية لتتمكن من المنافسة على المناصب القيادية في ظل قواعد راسخة وشفافة ومعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأحزاب توفير تنمية المهارات لأعضاء الحزب رجالًا ونساءً بشأن منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية داخل الحزب والتصدي له.

مبادرات الأحزاب السياسية

في أعقاب حركة #MeToo، تبنى حزب العمال البريطاني سياسة مكافحة التحرش الجنسي.⁹² ومن المقرر أن يتم -بموجب الإجراءات الجديدة- تعيين محقق مستقل يُناط به مراجعة كل شكوى رسمية وكذلك جمع الأدلة من مقدمي الشكاوى فضلًا عن تقديم المشورة بشأن كيفية إجراء التحقيق. كما تم إطلاق خدمة استشارية متخصصة مستقلة لتقديم الدعم لمقدمي الشكاوى طوال العملية. في عام 2019، تبنى حزب العمل الأسترالي أيضًا سياسة مؤقتة لمكافحة التحرش الجنسي والتمييز.⁹³

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم مشروع إقليمي بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة البلدان الأمريكية للمرأة، وآلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا الدعم للعديد من ورش العمل من أجل تقديم بروتوكول نموذجي للأحزاب السياسية في جمهورية الدومينيكان، والإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، بالإضافة إلى فيديو توعوي للترويج للنشر.

3-5 المساعدة الفنية لمجموعات المجتمع المدني

كان من الممكن أن يكون تطور المعايير التي تؤدي إلى الاهتمام العالمي بحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أمرًا مستحيلًا بدون إجراء المبادرات الشعبية - بدءًا من دعاة المساواة بين الجنسين الذين يسعون إلى القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى جهود حركات ومنظمات حقوق المرأة الدولية والوطنية في جميع أنحاء العالم. وتشارك جميع الجهات الفاعلة في هدف مشترك يتمثل

يجب أن تراعي السياسات القائمة على النوع الاجتماعي لدى الحزب في اتخاذ تدابير حاسمة للتصدي لحالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والمعاقبة على ارتكابه. يمكن أيضًا وضع آليات تكميلية لتقديم الشكاوى والاستجابة لها للنساء اللاتي يتعرضن للعنف. ويمكن للأطراف كذلك "اعتماد اللوائح الداخلية، ومدونات قواعد السلوك وسياسات عدم التسامح المطلق مع مرتكبي أي شكل من أشكال

في الارتقاء بالقضية إلى جدول الأعمال العالمي ووضع قواعد ومعايير جديدة لإعلام وتشكيل استجابات السياسات والبرامج.

لا تزال الإجراءات التي تتخذها مجموعات المجتمع المدني - بدءًا من الحوار ثم الدعوة والتوعية إلى مراقبة الانتخابات والعملية السياسية وتقديم تقارير بصددها- تقدم عوامل التحفيز للدول والجهات الفاعلة الأخرى على بدء الحلول وإخضاع نفسها والآخريين إلى المساءلة. وغالبًا ما تكون النساء الناشطات في منظمات المجتمع المدني (CSOs) وحقوق المرأة والحركات النسوية أنفسهن ضحايا وناجيات من العنف المرتكب داخل منظماتهن، ومن قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وبالتالي، فإن منظمات المجتمع المدني هي من أشد الجهات المناصرة المعنية بمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له بفضل أدوار رئيسية تلعبها في منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له. يمكن لمنظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، أن تلعب دورًا حاسمًا فيما يلي: الدعوة إلى تنفيذ الأطر المعيارية والتشريعات الوطنية والتقاضي الاستراتيجي؛ وزيادة الوعي بمخاطر العنف ضد المرأة بين الفئات المستهدفة التي يمثلونها؛ وتنظيم شبكات متعددة الأطراف من النساء المشتغلات بالسياسة لاتخاذ الإجراءات المناسبة؛ وتمثيل النساء المشتغلات بالسياسة اللواتي يسعين إلى تحقيق الإنصاف وإقامة العدالة، ومراقبة الانتشار والحدوث (انظر قسم [الرصد من جانب المراقب الوطنية](#)). ويمكن أيضًا تقديم الدعم الفني والمالي لمجموعات المجتمع المدني للقيام بالتحقيق المدني والدعوة والتوعية بشأن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (انظر القسم الخاص بـ [حملات الدعوة والتوعية](#)).

تقديم المساعدة الفنية لمجموعات المجتمع المدني

شبكة السلطات النسائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنتخبة في الحكومة المحلية [La Red Latinoamericana y del Caribe de Mujeres Autoridades Electas de Gobiernos Locales RedLamugol]]، التي تم إنشاؤها في عام 2008، هي إحدى المنظمات التي تعمل بنشاط لضمان تنفيذ توافق آراء كيتو بشكل فعال. وتتمثل إحدى أولويات RedLamugol في الدعوة إلى دمج القوانين التي تدين التحرش والعنف السياسي ضد السلطات النسائية المنتخبة على المستوى المحلي في جداول أعمال السياسة العامة.

رابطة مستشاري بوليفيا (ACOBOL) هي المنظمة الوحيدة غير الحكومية المشاركة في تناول والإشراف اللاحق على حالات العنف السياسي المبلغ عنها والمقدمة بموجب قانون بوليفيا 243. وقد اضطلعت رابطة مستشاري بوليفيا بدور رئيسي في صياغة بروتوكول لتلقي تقارير عن حوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات والتحقيق فيها والاستجابة

لها. على سبيل المثال، خلص بحث أجرته رابطة مستشاري بوليفيا إلى أنه على الرغم من سن القانون 243، "فقد تم تقديم شكاوى عنف ضد أعضاء المجالس البلدية في 170 بلدية" في عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، عملت رابطة مستشاري بوليفيا بمثابة عضو في لجنة عمل الحقوق السياسية للمرأة منذ عام 2004.

اتبعت رابطة المرأة في بلديات إكوادور طريقة رابطة مستشاري بوليفيا في إدانة العنف ضد المرأة في الانتخابات من خلال دعم التشريع الذي اقترحه الإكوادور بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والانتخابات.

لعب المنتدى الوطني للنساء في الأحزاب السياسية في بنما (FONAMUPP) دورًا رئيسيًا في بناء توافق في الآراء بين النساء المشتغلات بالسياسة فيما بتشريع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

على المستوى الإقليمي، في إطار القمة الأيبيرية الأمريكية الخامسة لجدول الأعمال المحلية المعنية بالتنوع الاجتماعي (2020)، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع الاتحاد الأيبيري الأمريكي للبلديات (UIM) وشبكة البلديات المعنية بالمساواة بين الجنسين (RIMIG) حوارات بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وأثارت مجموعة من [قصص العنف ضد المرأة في السياسة في أمريكا اللاتينية](#). وفي عام 2019، نظم الاتحاد الأيبيري الأمريكي للبلديات والرابطة الوطنية للمستشارين السلفادوريين (ANDRYSAS) في السلفادور، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، [مؤتمراً](#) تناول أيضًا قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

عقدت لجنة البلدان الأمريكية للمرأة وآلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا سلسلة من المؤتمرات في عام 2020 مع ممثلي [المنظمات التي أقامت دعاوى قضائية](#) بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

المصدر: هذا المربع مخصص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).

4-5 توجيه جهود المراقبة الانتخابية للمجتمع المدني

من الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة لا تتولى مراقبة العمليات الانتخابية. ومع ذلك، عند الطلب، يمكن لوكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم الفني لضمان دمج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أعمال مراقبة الانتخابات للشركاء الإقليميين والوطنيين. وهذا أمر وثيق الصلة ببرامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية لأن المراقبين المحليين والدوليين هم مصادر حيوية محتملة للمعلومات والبيانات حول حوادث العنف ضد المرأة في

وعملياتها؛ وتوسيع وتعميم الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قوائم وأدوات المراقبين؛ والتأكد من أن تقارير وتوصيات بعثة مراقبة الانتخابات تراعي المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال تضمين نتائج محددة وتوصيات مستهدفة حول مختلف جوانب المشاركة السياسية للمرأة.

6. التنسيق وحملات الدعوة والتوعية

يتطلب التصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية اتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين والمنسق والتخطيط الشامل. قبل الشروع في تصميم عمليات التدخل بهدف التصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى القطري، يمكن أن يساعد رصد الوضع وتحليله في تحديد من يعمل على التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية وما الذي يقومون به، وما هي القيمة المضافة لكل وكالة شريكة ومؤسسة وطنية، وكيف يمكن تنسيق الجهود للاستفادة المثلى من الوقت والموارد المتاحة.

6-1 التنسيق وأنشطة الدعوة داخل منظومة الأمم المتحدة

- **الرسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة**، يجب أن تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الوكالات الشريكة لها على تقديم أعمال دعوية ورسائل مشتركة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، ولا سيما في فترات الانتخابات. ومع ذلك، في حين أن بيانات الأمم المتحدة والتعليقات العامة بشأن الانتخابات يمكن أن تكون أدوات ذات أهمية، فإنه يجب استخدامها بشكل استراتيجي لتجنب أي سوء فهم حول دور المنظمة والاستغلال السياسي للمنظمة. انظر [الملحق أ](#) للاطلاع على الرسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة - بشأن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية - والتي يمكن استخدامها على المستويين الإقليمي والقطري.
- **داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة**، تواصل مع مستشار الحوكمة أو المشاركة السياسية في المكتب الإقليمي و / أو المقرر الرئيسي لبدء تبادل الأفكار. وسيكونون قادرين على تقديم المشورة بشأن أحدث الاتجاهات أو التوجيهات المتعلقة بالسياسات أو الدروس المستفادة حول برامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في بلدان مختلفة.
- **ضمن فريق الأمم المتحدة القطري**، ضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دورها التنسيقي بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية منذ البداية، مع مراعاة الأدوار التكميلية والمزايا النسبية للوكالات الأخرى وأصحاب المصلحة والبناء على الفوائد المحتملة للشراكات الراسخة والواضحة. تمتلك العديد من كيانات الأمم المتحدة ولايات تكميلية يمكن أن تسهم في إعداد نهج منسق للتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المزود الرئيسي للمساعدة الانتخابية والبرلمانية، وغالبًا ما تهتم اليونيسكو بوسائل الإعلام، ويغطي صندوق الأمم المتحدة

الانتخابات. كما يمكن لتقارير وتوصيات مراقبة العمليات الانتخابية تحديد العقبات التي تعترض مشاركة المرأة وإصدار توصيات مستهدفة لأصحاب المصلحة الوطنيين.

غالبًا ما تتمتع بعثات المراقبة الدولية بإمكانية الوصول إلى أصحاب المصلحة السياسيين الأقوياء والموارد ذات الصلة. يتمتع المراقبون المحليون بمعرفة عميقة بالسياق الوطني ويتمكنون من نشر آلاف الأشخاص بسرعة في بعض الأحيان في جميع أنحاء البلاد لجمع معلومات عن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

على الرغم من إمكانات بعثات المراقبة الدولية والمحلية، فإنها لم تنسق بشكل منهجي أو تدمج العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في منهجياتها. ثمة العديد من الجهود الجارية في مجتمع مراقبة الانتخابات لمواءمة منهجيات المراقبة، مثل دمج النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في قوائم مراجعة المراقبين. وبإمكان الأمم المتحدة ممارسة دورها في التنسيق والمساعدة الفنية للمساعدة في ضمان تزامن هذه الجهود، عند الضرورة، وبناءً على طلبات الشركاء الوطنيين.

تقديم الدعم الفني لمراقبة الانتخابات

عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منتدى في عام 2018 للمنظمات الإقليمية المشاركة في بعثات المراقبة الانتخابية في شرق وجنوب أفريقيا لتبادل الممارسات الجيدة بشأن تعزيز مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المنهجيات والتقارير. وقد اجتمع ما يقرب من 40 خبيرًا من أكثر من 15 دولة، بما في ذلك قادة المجتمع المدني والخبراء الفنيون وممثلون من الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والمكاتب القطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

كشفت الجلسات كيف يمكن لثلاث جماعات اقتصادية إقليمية في شرق وجنوب إفريقيا تعزيز تقارير المراقبة والتوصيات من خلال تحسين مراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي والاستجابة المراعية للبعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في المبادئ التوجيهية وأدوات المراقبة الانتخابية الخاصة بها. وبفضل تبادل الممارسات الجيدة والمناقشة بين المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المشاركة في مراقبة الانتخابات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، عمل المشاركون على تعميق معرفتهم بمراقبة الانتخابات التي تراعي الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وحددوا الفجوات والفرص لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المبادئ التوجيهية لمراقبة الانتخابات الخاصة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية.

تعزيز جمع البيانات التي تراعي الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وتحليلها ونشرها؛ ومراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في تشكيل بعثة مراقبة الانتخابات وتدريبها

6-4 كسر حاجز الصمت

يعد كسر حاجز الصمت بشأن مسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إحدى الخطوات الأولى نحو إنهائه. ويمكن أن تتخذ الدعوة والتوعية أشكالاً مختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **الحملات الدولية**، مثل حركة التضامن [HeForShe](#) التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو حملة [#NotTheCost](#) التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني، التي يمكن تهيئها ونشرها على المستوى الوطني وتستهدف أصحاب المصلحة الذين يمكنهم التأثير على التصورات ذات الصلة بالمرأة في السياسة والإجراءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ويشمل ذلك قوات الأمن والقضاء والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والتقليديين والقادة السياسيين وغيرهم.
- يمكن أن تصل حملات وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تلك الحملات المذكورة أعلاه، إلى جماهير عريضة على الصعيد الوطني والعالمي، ولا سيما إذا تم إشراك الأشخاص المؤثرين الاجتماعيين الوطنيين والعالميين، بما في ذلك السياسات.
- **الانخراط والحوار مع القادة التقليديين والدينيين** ممن يعتبرون حلفاء استراتيجيون بهدف تغيير التصورات حول قيادة المرأة ومشاركتها السياسية، وبالتالي يجب تدريبهم ودمجهم باعتبارهم شركاء، عند الاقتضاء.
- يمكن أن توفر الحوارات الوطنية بشأن الانتخابات والعنف والمرأة، مثل الحوارات بعد الانتخابات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، فرصة فريدة للتفكير في كيفية ظهور العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الانتخابات، وكيف تم التعامل معه وكيف يمكن التصدي له بشكل أفضل في المستقبل. كذلك يمكن إجراء حوار مع أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة (مثل الأحزاب السياسية والصحفيين وهيئات الإدارة الانتخابية) حول ماهية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وكيف يتم فهمه في السياق الوطني وكيف يظهر، فضلاً عن السبل التي يمكن ويجب أن يعالجها أصحاب المصلحة الوطنيون المعنيون. كما لا تساعد عملية الحوار على رفع مستوى الوعي بشأن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الدولة فحسب، بل يمكنها أيضاً دعم عملية شاملة لتحديد الأولويات الوطنية وبدء عقد الشراكات للتصدي لها.
- **الإطلاق الوطني لمنشور هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2017 [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#) وأنشطة أخرى خاصة بين 25 نوفمبر و10 ديسمبر لتتزامن مع حملة الـ 16 يوماً من النضال ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي.**

للسكان عادة العنف القائم على النوع الاجتماعي. تتيح آليات التعاون والتنسيق الفعالة مع شركاء الأمم المتحدة تقديم عمليات برنامجية متماسكة وشاملة.

- **ينبغي مبدئياً مناقشة التخطيط والاستراتيجيات الخاصة بالمشاركة داخلياً في الأمم المتحدة.** تخصيص وقت كافٍ لتوعية الوكالات الشريكة المناسبة وإجراء التخطيط المشترك. ومن الأهمية بمكان وجود صوت مشترك في هذه العملية وكذلك التوزيع العادل للأدوار والمسؤوليات قبل التواصل مع النظراء الوطنيين (أو شركاء التنمية الدوليين الآخرين).

6-2 التنسيق والدعوة مع الشركاء الوطنيين

- **تعد برامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية بطبيعتها متعددة التخصصات**، حيث تجمع بين الحوكمة والانتخابات والقضاء على العنف ضد المرأة / العنف القائم على النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة والبيانات والبحوث، ضمن مجالات أخرى. وهذا يتطلب الجمع بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة يتمتعون بالتفويض والتأثير والكفاءة الفنية حتى يتسنى لهم التدخل وإحداث التغيير. وسيضمن إشراك أصحاب المصلحة المتعددين الملكية الوطنية ويعزز القدرات الوطنية لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.
- قد يشمل أصحاب المصلحة المعنيون الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وهيئات الإدارة الانتخابية، والشبكات والمنتديات الخاصة بالنساء المشتغلات في السياسة، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الوطنية التي تعقد اجتماعات و / أو تشرف على الأحزاب السياسية، والمؤسسات الأمنية، وهيئات العدالة، وآليات التنسيق والإحالة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي / العنف ضد المرأة، ومكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs)، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، ودعاة المساواة بين الجنسين، والزعماء التقليديين والدينيين. وسيختلف تكوين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية باختلاف سياق البلد.

6-3 التنسيق والدعوة مع الشركاء الدوليين الآخرين

- **تعمل العديد من المنظمات الدولية بجد للتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.** يمكن أن تكون هذه المنظمات حليفة وشريكة هامة في العمليات البرنامجية - لديها مزايا نسبية مختلفة - في تعظيم الدعم المقدم للنساء والشركاء الوطنيين. وقد تشمل المنظمات جماعات مراقبة الانتخابات الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال الحكم الديمقراطي أو القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

انظر [الملحق ب](#) للحصول على قائمة أصحاب المصلحة المحتملين المعنيين بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

الحوارات الوطنية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، والدليل البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن منع العنف ضد المرأة في الانتخابات، وغير ذلك من مبادرات التوعية

- في كولومبيا، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة القانونية لإنصاف المرأة التابعة للكونغرس الكولومبي حوارًا وطنيًا مع البرلمانيين يهدف إلى تعزيز اعتماد إصلاحات قانونية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.⁹⁴
- في سياق جائزة كورونا في عام 2020، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناقشات حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية كجزء من حوار تحت مسمى - انتخابات 2020 وتداعيات جائزة كورونا: مبادئ توجيهية للدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة - في بوليفيا وجمهورية الدومينيكان، بالشراكة مع مركز المساعدة والترويج الانتخابي والهيئات الانتخابية الوطنية.⁹⁵
- خلال حملة الـ16 يومًا من النضال للقضاء على العنف ضد المرأة في عام 2017، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدليل التوجيهي في جمهورية مولدوفا ويسرت إجراء مناقشات ما بعد الانتخابات مع أصحاب المصلحة الوطنيين لفحص مسألة العنف ضد المرأة في الانتخابات في السياق الوطني. بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع لجنة الانتخابات المركزية (CEC) ومركزها للتدريب الانتخابي المستمر والمرأة في إدارة الانتخابات الدولية. وبعد أن قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدليل التوجيهي، قام رئيس لجنة الانتخابات المركزية بتيسير إجراء مناقشات مع المشاركين بما في ذلك أعضاء وموظفي لجنة الانتخابات والبرلمانيين وأعضاء الكتلة البرلمانية للمرأة، وممثلي الحكومة والوزارات المعنيين، ودعاة المساواة بين الجنسين، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات والمؤسسات السياسية والجهات المانحة.
- في سيرايليون عام 2018، نشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا الدليل التوجيهي لتسهيل إجراء مناقشات ما قبل الانتخابات مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وعلى هامش الحدث، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوزيع الدليل التوجيهي و"بطاقات التعهد" على أصحاب المصلحة - بدءًا من أعضاء هيئة إدارة الانتخابات إلى الشرطة - للتعبير عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة. قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا بدمج حركة HeForShe ضمن عملية الإطلاق للحصول على

التزامات عامة من القادة الرجال المؤثرين لدعم المرأة في الحياة السياسية.

- قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوثيق تجارب [تسبع نساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي](#) خرجن عن صمتهن بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

تشتمل مبادرات التوعية الإضافية والمبرمجة على ما يلي:

- حملة #NotTheCost (NDI) لرفع مستوى الوعي حول مسائل العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات وتقديم الدعم للأحزاب السياسية في سبيل التصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.
- مشروع فيديو 2017، رصد التحرش السياسي القائم على النوع الاجتماعي: البرلمانيون يتحدثون (ParlAmericas)، التي جمعت شهادات البرلمانيين.
- شبكة المعرفة الانتخابية (شبكة المعرفة الانتخابية أيس) التي تحدد وتوضح حالات العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات وتعزز إدراج عنصر مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في عملية مراقبة الانتخابات؛
- برنامج التوعية حول العنف الانتخابي وسبل معالجته (IFES) الذي يجمع بيانات مصنفة حسب الجنس عن حالات العنف الانتخابي.

في حين أنه لا ينبغي ربط الدعوة والتوعية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بالانتخابات، إلا أنه غالبًا ما يشتد العنف خلال فترة ما قبل الانتخابات وعندما يتم إجراء إصلاحات في القانون الانتخابي، وأثناء تنفيذ الاستعدادات والترتيبات الانتخابية وتكون النساء أكثر عرضة للعنف سواء كن ناخبات أو مرشحات أو عاملات في الانتخابات (انظر قسم [البرامج التي تتمحور حول السياقات الانتخابية](#)).

المبادرات المجتمعية التي تستهدف صانعي الرأي على المستوى المحلي، مثل الزعماء الدينيين والتقليديين، هي وسيلة قوية لزيادة الوعي في بيئات مختلفة. ويمكن أيضًا إشراك وسائل الإعلام وتدريب العاملين فيها على كيفية مكافحة العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى دعم حملات محددة من خلال التلفزيون الوطني والإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة ووسائل التواصل الاجتماعي (انظر قسم [وسائل الإعلام](#)).

في حين أنه يمكن تقديم الدعم الفني والمالي لمجموعات المجتمع المدني للاضطلاع بالدعوة والتوعية بخطورة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، فمن الأهمية بمكان أن تكون المبادرات قائمة على الصعيد الوطني وتستند إلى المعرفة المحلية (انظر قسم [المساعدة الفنية لمجموعات المجتمع المدني](#)). وهذا من شأنه أن يساعد في ضمان استدامة جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال تعزيز المنظمات والشبكات والمنصات النسائية الوطنية.

الأمم المتحدة للمرأة، والتي قدمت رسائل إيجابية وشفافة ومحايدة تستهدف أصحاب المصلحة والمجتمعات الانتخابية الرئيسية. وعملت الحملة على ما يلي: (1) تعزيز إجراء عملية انتخابية شاملة ورسم صورة إيجابية بشأن القيادات السياسية النسائية؛ (2) تشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء في المناصب القيادية؛ (3) تشجيع الناشطات على الترشح للانتخابات؛ (4) تشجيع الناخبين على دعم المرشحات من النساء.



في نيجيريا، قدم مشروع تابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني للجهود الوطنية المبذولة للحد من العنف ضد المرأة في الانتخابات من خلال تجمعات السلام الوطنية. وجمع المشروع 1,500 امرأة واضطلع بالتنظيم من قبل المرأة في الحياة السياسية ومركز الديمقراطية والتنمية وانعقد بتاريخ 5 فبراير 2019 في أبوجا وفي 14 ولاية أخرى. وقد شجعت الاجتماعات والمسيرات النساء على المشاركة في الانتخابات، وتوعية الجمهور بأهمية خلو الانتخابات من العنف باستخدام شعار "نساء من أجل السلام".

في حالة دعم الحملات على المستوى الوطني، يجب أن تكون كيانات الأمم المتحدة على يقين من عدم وجود تصور للتحيز السياسي؛ ويجب ألا تُنقل أي رسالة أو بيان آراء مؤيدة أو غير موالية لأي حزب سياسي ويجب اعتبار المنظمات المدعومة على نطاق واسع على أنها غير سياسية وليس لديها ميول سياسية محددة (انظر قسم [التنسيق](#)).

المبادرات الإعلامية التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة



نظم مرصد ديمقراطية التكافؤ في بوليفيا (الحزب الديمقراطي الاجتماعي أو مرصد ديمقراطية التكافؤ في بوليفيا) حملة ضد التنمر والتحرش عبر الوسائل الإلكترونية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020 والتي تضمنت العديد من مبادرات التوعية.



في لبنان، تم رسم صورة إيجابية بشأن القيادات النسائية من خلال [نصف المجتمع، نصف البرلمان](#)، وهي حملة دعوية وحملة إعلامية منتشرة على مستوى البلاد تدعمها هيئة

رابعًا: تصميم عمليات التدخل البرنامجية للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتنفيذها

يمكن دمج البرامج والرسائل والمعلومات المتعلقة بمسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في المساعدة البرلمانية، ضمن وحدات تدريب محددة على القيادة، ومن خلال مبادرات الدعوة أو بناء السلام (بما في ذلك البرامج المشتركة لصندوق بناء السلام مع مكونات المشاركة السياسية)، وكذلك في الاتصالات المكتبية والتنسيق والعمل مع وسائل الإعلام، ضمن جملة أمور أخرى. في بعض الفرق القطرية، قد يتعاون الزملاء المعنيون -الذين يركزون على المشاركة السياسية للمرأة (و/ أو القيادة والحكم) والقضاء على العنف ضد المرأة (EVAW) ونشر السلام والأمن والاستجابة الإنسانية- ضمن أنشطة مشتركة.

قد توفر عملية التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة (CCA) أيضًا فرصة للاندماج مع أصحاب المصلحة المعنيين من خلال إثراء مناقشات حول وضع الدولة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وبالتالي يمكن أن تفيد التدخلات المقترحة في مجالات النتائج ذات الصلة من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF) بهدف منع حدوث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والحد منه.

3. اعتبارات هامة

بغض النظر عن الوقت الذي يتم فيه تصميم وتنفيذ برامج أو أنشطة التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية، فإنه يجب دمج مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لضمان أن تكون الأمم المتحدة محايدة سياسيًا ويُنظر لها كذلك، وتشمل هذه المبادئ الأساسية احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والوعي نحو قضايا النوع الاجتماعي، والحياد السياسي، والوعي بالأبعاد السياسية للانتخابات.

الأهم من ذلك، يجب على الفرق القطرية دراسة مخاطر تعرض النظراء الوطنيين للعنف بسبب مشاركتهم في برامج الأمم المتحدة ويشمل ذلك الشركاء في الحكومة، وهيئات الإدارة الانتخابية، والمنظمات النسائية، ووسائل الإعلام وغيرها. ويجب أن تراعي هيئة الأمم المتحدة للمرأة العنف المحتمل الذي قد يواجهه الموظفون والشركاء المنفذون والأطراف المسؤولة والنظراء الآخرون في الأنشطة التي ترعاها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حالة تعبيرهم عن حقوقهم السياسية، وهذا الأمر ذو أهمية خاصة في السياقات الانتخابية حيث يشارك المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى في رصد حوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات وتقديم سبل الوقاية منها والتصدي لها، وهي لا تتمتع بنفس الحماية القانونية أو المادية مثل الجهات الحكومية الفاعلة.

يمكن دعم الشركاء الوطنيين للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية كجزء من برامج الانتخابات و/ أو برامج التمكين السياسي العام للمرأة. قد تختار المكاتب القطرية تطوير مشروع قائم بذاته بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أو دمجها في مشاريع أوسع، اعتمادًا على التوقيت؛ وبالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ينبغي مواصلة الأنشطة مع المخرجات والمؤشرات ذات الصلة في خطتها الاستراتيجية.

1. البرامج التي تتمحور حول السياقات الانتخابية

تقدم الانتخابات فرصة للتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لأنه قد يتم استخدام العنف عندما تتنافس النساء وتخرط في العملية السياسية بهدف إرهابهن وثنيهن عن المشاركة. عادة ما يتم تسليط الضوء على مشاركة المرأة والعنف في السياقات الانتخابية. وثمة أيضًا ميول نحو تدفق الموارد المالية المتاحة لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتنفيذ برامج المساعدة الانتخابية التي يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة منها لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.

ستقدم برامج معنية بالتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الميدان الانتخابي ضمن الإطار الأوسع لأنشطة الدعم الانتخابي - حيثما كانت هناك مساعدات انتخابية معتمدة من الأمم المتحدة - وبالتنسيق عادةً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء الأمم المتحدة الآخرين. كما توفر الشراكات التي تم إنشاؤها من خلال مشاريع المساعدة الانتخابية فرصًا للعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات للتأثير على منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتحسين سبل الاستعداد للتصدي له أثناء الانتخابات.

عندما تكون مخصصات التمويل من خلال مشاريع المساعدة الانتخابية غير كافية لتصميم مشروع شامل وطويل الأمد لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، يمكن لوكالات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنظر في طلب الحصول على تمويل تكميلي لتوسيع نطاق برامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى ما بعد الانتخابات.

2. البرامج الأخرى

يمكن دعم الفاعلين الأساسيين على الصعيد الوطني من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية خارج السياقات الانتخابية في إطار البرامج الجارية الأوسع نطاقًا حول التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

الملاحق

الملحق أ. الرسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

تم اعتماد هذه الرسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في اجتماع اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بتاريخ 16 يناير 2020، وهي مخصصة للاستخدام على نطاق المنظومة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

رسالة رفيعة المستوى على مستوى المنظومة بأكملها

1. إن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية هو انتهاك متفشي ومقلق لحقوق الإنسان. فهو يعد مظهرًا من مظاهر عدم المساواة بين الجنسين ويؤدي إلى تفاقمه. ومن هنا تلتزم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتوجه العالم للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. حيث يؤدي وجود المزيد من النساء صانعات القرار إلى توفير حلول أكثر شمولاً تعود بالنفع علينا جميعًا. لذلك، فإن أي عمل أو تهديد بالعنف القائم على النوع الاجتماعي يمنع المرأة من ممارسة حقها المتساوي في المشاركة في الشؤون العامة، والتصويت والانتخاب، والتجمع أو الوصول إلى الخدمات، له آثار ضارة. فهو يعيق عمل المؤسسات العامة، ويضعف نتائج السياسات، ويوقف ويقوض عمليتي السلام والتنمية. ومن هنا تتحمل الدول واجب منع أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، بغض النظر عن هو الجاني.

رسائل رفيعة المستوى على مستوى المنظومة بأكملها أكثر صلة بالسياقات الانتخابية

2. يعتبر العنف ضد المرأة والفتيات في المجال العام مشكلة خطيرة، تتجاوز النظم السياسية والقانونية والثقافات والمجتمعات، أثناء الصراع والسلام، وعلى جميع مستويات التنمية. وتشعر الأمم المتحدة بالقلق من أنه أخذ في الارتفاع عالميًا، إلى جانب خطاب الكراهية ورد الفعل العام ضد حقوق المرأة. وكذلك تتعرض النساء والمنظمات التي تمثل النساء الناشطات في المجال السياسي للترهيب والتنمر والعنف. وقد ظهرت أشكال جديدة من الترهيب والتحرش الجنسي وخطاب الكراهية وانتشرت عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي الخطاب السياسي المحلي، وكان تأثيرها ملحوظًا بشكل خاص خلال العمليات الانتخابية.

3. تُشجع جميع الدول الأعضاء على التأسيس لنهج عدم التسامح المطلق تجاه التخويف والتحرش الجنسي وأي شكل آخر من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة، واعتماد التشريعات والسياسات ذات الصلة، وإتاحة الموارد لتعزيز وتمكين المشاركة الكاملة للمرأة وقيادتها في المجالات

السياسية والعامية. ويجب وضع آليات الإنذار المبكر وكذلك الدعوة الاستباقية عالية المستوى للتأسيس لمشاركة المرأة وتوليها المناصب القيادية. ولدعم ذلك، تُشجع الدول الأعضاء على جمع وتبادل البيانات المنهجية عن حوادث العنف والتهديدات الخطيرة التي ترتكب ضد المرأة في الحياة السياسية وتأثيرها على مستويات مشاركتها السياسية، وبشكل حاسم، التصدي للقوانين والمعايير والمواقف والسلوكيات التمييزية التي تمنع النساء من تولى الأدوار القيادية السياسية من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.

رسائل للكلاء، بما في ذلك المنسقين المقيمين والممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، فيما يتعلق بأفعال محددة من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية الموجه لرؤساء الدول والحكومات، و / أو حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية التي تؤثر سلبيًا على المسؤولين المنتخبين على المستويات الوطنية أو المحلية والقيادات السياسية النسائية البارزة الأخرى أو مجموعات النساء في السياقات السياسية والانتخابية:

4. تدين الأمم المتحدة [هذا العمل من أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية]، وجميع أشكال العنف ضد المرأة. وتحت الأمم المتحدة [الدولة العضو]، بصورة عاجلة وعلى أساس التزاماتها الدولية / الإقليمية، على اعتماد نهج شامل لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وأثناء الانتخابات والتصدي له، وضمان التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية في مجالات العدالة والحماية الاجتماعية.

5. تحت الأمم المتحدة [الدولة العضو] على اتخاذ خطوات فورية للتصدي إلى [فعل عنف / حالة محددة، على سبيل المثال أعمال العنف الجسدي / النفسي / الجنسي ضد النساء في الحياة السياسية على أساس الجنس، بما في ذلك التحرش الجنسي والتصيد المُسيء عبر الإنترنت، والمحاولات المتعمدة لتثبيط همم المرشحات أو استبعادهن من الانتخابات، وما إلى ذلك]. وإننا ندعو هيئات [الدول الأعضاء] إلى إجراء تحقيق كامل في [هذه الادعاءات والأفعال والقضايا] وضمان أن النساء يمكنهن ممارسة حقوقهن بشكل كامل ومتساو وآمن في إطار المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة.

الملحق ب. قائمة أصحاب المصلحة

هذه قائمة بأصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في التصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وهي ليست قائمة شاملة وقد يختلف أصحاب المصلحة اعتمادًا على سياق الدولة.

أصحاب المصلحة	أمثلة على مجالات التعاون
الدوائر الأكاديمية	التكليف بإعداد بحث عن حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ والوصول إلى شريك لدعم دعاء المساواة بين الجنسين في الدعوة والتوعية؛ وتنسيق منهجيات البحث وجمع البيانات، عند الاقتضاء.
منظمات المجتمع المدني	المساعدة التقنية و/أو المالية للدعوة إلى تنفيذ الأطر المعيارية والتشريعات الوطنية والتقاضي الاستراتيجي؛ وتنظيم شبكات متعددة الأطراف من النساء المشتغلات بالسياسة السياسيات بهدف العمل؛ وتمثيل النساء في الحياة السياسية سعيًا إلى تحقيق الإنصاف ومراقبة الانتشار والحدوث؛ وتوفير المعرفة المدنية والدعوة والتوعية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.
هيئات الإدارة الانتخابية	دعم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية كجزء من مساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتخابات، عند الاقتضاء؛ والدعم الفني و / أو المالي لتوعية الناخبين بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ والمساعدة الفنية في تحليل إجراءات تسجيل الناخبين والمرشحين لمنع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة، والتأكد من أن ترتيبات التسجيل والتصويت تضمن سلامة المرأة؛ وضمان أن المرشحات بإمكانهن خوض حملاتهم الانتخابية بأمان؛ ودمج المعلومات بشأن تدابير الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج التدريب لمديري الانتخابات؛ وضمان أن أنظمة الإنذار المبكر بشأن حالات العنف الانتخابي والتقييمات الأمنية غير متجاهلة بين الجنسين؛ وتحديد "المناطق المتأثرة" بحالات العنف ضد المرأة في الانتخابات؛ والإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات؛ وإنفاذ قوانين الانتخابات ومدونات السلوك؛ والفصل في النزاعات الانتخابية، عند الاقتضاء.
الجهاز القضائي	التدريب لتوعية القضاة والمدعين العامين بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتعزيز قدرتهم على تطبيق القوانين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند التحقيق في الشكاوى ومقاضاة الجناة؛ والمساعدة الفنية في تحديث آليات الشكاوى وبروتوكولات الاستجابة، بما في ذلك المحاكم الانتخابية أو الغرف التشريعية أو الإدارات المحلية، لضمان تصدي آليات الإنفاذ لقضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ وتوفير الدعم الفني للتأكد من أن المحاكم والقضاة وفرق الصياغة القانونية على دراية بمفاهيم ومصطلحات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، حسب الاقتضاء على المستوى الوطني؛ والمساعدة الفنية في إنفاذ قوانين الانتخابات ومدونات قواعد السلوك؛ والفصل في النزاعات الانتخابية عند الاقتضاء.
القادة الرجال (بما في ذلك القادة السياسيون والزعماء الدينيون والتقليديون)	الشراكة مع الأفراد والمنظمات لتوعية القادة الرجال وتشجيعهم على دمج قبول المرأة في الحياة العامة وعدم التسامح مطلقًا مع حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في رسائلهم المجتمعية؛ والتدريب والتوعية بشأن المشاركة السياسية للمرأة؛ والدعوة والتوعية من خلال حملات مثل HeForShe.
وسائل الإعلام	بناء القدرات لرفع مستوى الوعي حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وزيادة وضوح اهتمامات المساواة بين الجنسين؛ والمناصرة والدعم الفني لمختلف وسائل الإعلام أو المنظمات، مثل لجان البث، لوضع قواعد أخلاقية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ وعقد شراكات لرفع مستوى الوعي حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتعزيز الصور الإيجابية للقيادة السياسية للمرأة، مثل الأفلام الوثائقية والأفلام والمسلسلات التلفزيونية والإذاعية أو المسلسلات الميلودرامية الطويلة والمناقشات وإعلانات الخدمة العامة وحملات وسائل التواصل الاجتماعي.
المراسد الوطنية للشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي و / أو مكافحة العنف ضد المرأة و / أو المشاركة السياسية للمرأة	زيادة الوعي والدعوة لإنشاء مرصد مع الحكومة الوطنية؛ وتوفير الدعم الفني والمالي للتقييمات الأولية والتخطيط والتنفيذ والتقييم؛ وتعبئة الموارد و / أو تقديم الدعم المالي لإنشاء المرصد وتشغيله، عند الحاجة؛ وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن هيكل المرصد وأدوارها وتكوينها؛ وتطوير أدوات جمع البيانات وتحليلها والتدريب على تطبيقها؛ ومعالجة المعلومات من أجل تطوير السياسات والدعوة والتوعية؛ وإنشاء آليات لتنسيق التعامل مع حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي لها.

أمثلة على مجالات التعاون	أصحاب المصلحة
<p>تعزيز القدرات والدعم المالي والتقني للاضطلاع بأدوار تنسيقية بشأن الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى الوطني، والتي قد تشمل إنشاء مرادف تراعي القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي و / أو مراقبة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، فضلاً عن التنسيق والتعاون مع دعاة القضاء على العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني.</p>	<p>الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين</p>
<p>الدعم الفني من أجل: مراجعة التشريعات ذات الصلة لإدراج تدابير التصدي القانونية لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ ووضع مبادئ توجيهية قانونية خاصة بالدولة لكيفية استخدام التشريعات الحالية للتصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية الذي يعاني منه الناجون أو المؤسسات؛ وإعداد تشريعات نموذجية إقليمية أو مبادئ توجيهية قانونية إقليمية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، لا سيما في المناطق التي صدقت فيها البلدان على اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛ ووضع خلاصة وافية لتدابير التصدي القانونية لحوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بشأن كيفية استخدام التشريعات القائمة والمعايير الدولية والإقليمية المتاحة للتصدي لحالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال المحاكم الإقليمية أو الدعاوى الفردية؛ وإنشاء قائمة تضم ملاحظات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في تقارير الدول الأعضاء لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لمساعدة اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في توجيه المزيد من الانتباه إلى هذه القضية.</p>	<p>البرلمانات الوطنية</p>
<p>التنسيق والتعاون في جمع البيانات وتصنيفها بشأن حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية/الانتخابات؛ وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز القدرات بشأن مفاهيم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وجمع البيانات ومنهجيات الإبلاغ.</p>	<p>مكاتب الإحصاء الوطنية</p>
<p>دعم النساء من مختلف الأحزاب في كل من الحياة السياسية والمجتمع المدني (مثل التجمعات البرلمانية النسائية، ومنظمات حقوق المرأة) للاجتماع حول جدول أعمال مشترك والدعوة مع المؤسسات الرئيسية - مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات ووسائل الإعلام للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية.</p>	<p>شبكات القيادات النسائية</p>
<p>لانخراط من خلال المنصات عبر الأحزاب و / أو، عند الاقتضاء، المكاتب الوطنية لمسجلي الأحزاب السياسية، المعروفين بإشراك جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة، لتقديم المساعدة التقنية بما يتماشى مع سياسة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة من خلال اعتماد اللوائح الداخلية ومدونات السلوك وسياسات عدم التسامح مطلقاً مع مرتكبي أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ وضمان تحقيق عمليات الترشيح الشاملة والتوزيع العادل للموارد للمرشحات من النساء والشبكات الحزبية النسائية؛ وإتاحة فرص لصقل مهارات أعضاء الحزب من النساء والرجال بشأن منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له داخل الحزب.</p>	<p>الأحزاب السياسية</p>
<p>تدريب خاص لتعزيز الوعي والقدرة على ضمان السلامة العامة وفقاً للقوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وتعميم مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في برامج إدارة وتقييم مخاطر الأمن الانتخابي الحالية المقدمة لقوات الأمن والشرطة؛ والمساعدة التقنية وتعزيز القدرات لتحديد وتسجيل حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في إطار قواعد بيانات تسجيل الحالات الداخلية؛ وإحالة حوادث العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى الخدمات المناسبة وفقاً للأنظمة الحالية لإحالة حوادث العنف ضد المرأة.</p>	<p>قوات الأمن والشرطة</p>

أمثلة على مجالات التعاون	أصحاب المصلحة
شركاء الأمم المتحدة الرئيسيون	
<p>عقد مناقشات مخصصة مع مكتب المنسق المقيم والوكالات الشريكة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ والتواصل مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه وآليات رصد حقوق الإنسان العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة؛ وزيادة المساعدة في تنفيذ برامج التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ ودمج قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في برامج المنع والتصدي مثل الإنذار المبكر؛ وإدراج العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في توصيات حقوق الإنسان للبلدان؛ وبشكل عام، تحسين الشراكات والتنسيق بين الوكالات لتعزيز المناصرة والتوعية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (على سبيل المثال من خلال السياسات والتقييمات والاستراتيجيات والدورات التدريبية والحوارات).</p>	<p>الفريق القطري / مكتب المنسق المقيم</p>
<p>توصي شعبة المساعدة الانتخابية (EAD) في دائرة الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام (DPPA) مركز التنسيق بمعايير جميع المساعدات الانتخابية للأمم المتحدة، بناءً على طلب الدول الأعضاء، وبعد إجراء تقييم للاحتياجات الانتخابية. قد تشمل المساعدة التصدي لحوادث العنف ضد المرأة في الانتخابات. ويشرف مركز تنسيق المساعدة الانتخابية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الشراكات والاتصالات الجارية مع شعبة المساعدة الانتخابية، لا سيما في الأماكن التي تنفذ فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة برامج المساعدة الانتخابية. كما تتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شعبة المساعدة الانتخابية ودائرة الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام في بناء القدرات الداخلية لموظفي الأمم المتحدة بشأن مسائل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.</p>	<p>دائرة الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام (DPPA)</p>
<p>بصفتها المكتب الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع، يمكن للمفوضية أن تكون شريكاً مهماً عند العمل مع الحكومات ومساعدتها في التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية كجزء من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. يمكن لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التحدث بشكل موضوعي فيما يتعلق بمواجهة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية باعتبار ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، تدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولاية المقررة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه التي يمثل فيها العنف ضد المرأة في الحياة السياسية قضية ذات أولوية بالنسبة لها، وتدعم أيضاً آليات رصد حقوق الإنسان الأخرى على المستويين الإقليمي والقطري.</p>	<p>مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان</p>
<p>تشكل مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالحوكمة والانتخابات وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية بيئة مواتية للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنسق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أقصى قدر من النتائج.</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>

الملحق ج. نصوص إضافية للقراءة

منشورات الأمم المتحدة

منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017) | متوفر باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والجورجية والألبانية.
<https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/11/preventing-violence-against-women-in-elections>

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: ملخص اجتماع فريق الخبراء وتوصياته (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقررة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، نيويورك، من 8 إلى 9 مارس 2018).

<https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/9/egm-report-violence-against-women-in-politics>

البيانات والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية: ملخص اجتماع فريق الخبراء وتوصياته (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، من 4 إلى 5 ديسمبر 2019).

<https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/egm-report-data-and-violence-against-women-in-politics>

معايير حماية حقوق الإنسان للمرأة: الأدوات اللازمة للدفاع عن المشاركة السياسية للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020).
<https://lac.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2020/08/estandares-de-proteccion-de-derechos-humanos-de-las-mujeres>

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في أمريكا اللاتينية: استعراض التشريعات والمشاريع البرلمانية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020).
<https://lac.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2020/10/mapeo-legislativo-violencia-contras-las-mujeres-en-politica-america-latina>

Historias de violencia hacia las mujeres en la política en América Latina (UN Women, 2020).

<https://lac.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2019/12/historias-de-violencia-hacia-las-mujeres-en-la-politica-en-america-latina>

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOW Politics):⁹⁶

- فيديو: العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، 2019)

<https://www.iknowpolitics.org/en/learn/video/violence-against-women-politics>

- فيديو وملخص: إعادة إطلاق موقع شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة وفريق مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (2017)

- ملخص المناقشات الإلكترونية حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (2016)

- تقرير شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (2014)

- ملخص المناقشات الإلكترونية حول التحرش عبر الوسائل الإلكترونية بالمرأة في الحياة السياسية: كيف أن التحرش عبر الوسائل الإلكترونية ليس أمراً "افتراضياً" للنساء (2014)

دراسات الحالة القطرية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020. Mujeres indígenas y política: "quise voz, porque las mujeres indígenas no tenían voces."

<https://lac.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2020/04/mujeres-indigenas-y-politica-paraguay>

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأطباء من أجل حقوق الإنسان في كينيا، 2019. كسر دؤامات العنف - الثغرات على مستوى منع العنف الجنسي المرتبط بالانتخابات والتصدي له.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان ووحدة البحوث والتقييم في أفغانستان، 2019: العنف ضد المرأة في الانتخابات الأفغانية

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في باكستان، 2016. تهيئة بيئة تمكّن النساء من المشاركة في الحياة السياسية: القضاء على العنف ضد المرأة في العمليات السياسية والانتخابية.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز البحوث الاجتماعية، 2014. العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: دراسة أجريت في الهند ونيبال وباكستان.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السلفادور (الإسبانية): هيريرا ومورينا وأرياس وميتزي وسارا غارسيا، 2012. Hostilidad y violencia política: Develando realidades de mujeres autoridades municipales. Sistematización de experiencias de violencia política que viven

Violencia política. (2020). كيه، وجاليس، إف، وفريدينج بيرج، إن. رازون دي جنرو، نيل دي إيجينسيا نورماتيفا ي أرمونيزاسيون ليجسلافيفا مالتينيل إن مأكو، 30 .November

Krook, Mona Lena and Juliana Restrepo Sanin (2014). رصد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ورقة مقدمة في الاجتماع السنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية، واشنطن العاصمة، من 28 إلى 31 أغسطس.

كروك ومنى لينا وجوليانا ريسترينو سانين (2016). [العنف القائم على النوع الاجتماعي والسياسي في أمريكا اللاتينية: المفاهيم والمناظرات والحلول](#). Política y gobierno. المجلد 23، رقم 1، الصفحات من 125 إلى 157.

كروك، منى لينا (2017). [العنف ضد المرأة في الحياة السياسية](#). Journal of Democracy of Democracy المجلد 28، رقم 1، الصفحات من 74 إلى 88.

ليندبرج، ستافان (2014). V-Dem: طريقة جديدة لقياس الديمقراطية. Journal of Democracy vol. 25, No. 3, pp. 159-169.

بيسكوبو، جيه أولم. (2016). قدرة الدولة والعدالة الجنائية والحقوق السياسية: إعادة النظر في مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. Política y gobierno XXIII, pp. 471-492.

موارد ودراسات المنظمة الشريكة

- [قانون البلدان الأمريكية النموذجي لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والمعاقبة عليه واستئصاله](#) - منظمة البلدان الأمريكية (2017)
- [بروتوكول نموذجي للأحزاب السياسية: منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والمعاقبة عليه واستئصاله](#) - منظمة البلدان الأمريكية (2019)
- ["Sexism, harassment and violence against women parliamentarians" \(التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد البرلمانيات\)](#) - موجز العدد (2016) -الاتحاد البرلماني الدولي
- [تغريدات يندى لها الحيين: تحليل العنف الإلكتروني ضد المرأة في الحياة السياسية](#) - المعهد الديمقراطي الوطني (2019)
- [مبادئ توجيهية للقضاء على التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان](#). - الاتحاد البرلماني الدولي، 2019
- دراسة بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: البرلمانيات في العالم العربي: نموذج - بقلم رولا الحروب، وروزانا الحروب، وعلاء بدر، لشبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (راندات) بتاريخ 26 ديسمبر 2019.

[mujeres electas en gobiernos municipales en El Salvador](#). سانتو دومينغو ONU Mujeres

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بوليفيا وغيرها. (الإسبانية): [Acoso y violencia política en contra de mujeres autoridades públicas electas en los gobiernos locales - municipales en Bolivia](#). ONU Mujeres-ACOBOL-AECID
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كوستاريكا وغيرها. (الإسبانية): Ana Cecilia Escalante and Nineth Méndez, 2011. [Sistematización de experiencias de acoso político que viven o han vivido las mujeres que ocupan puestos de elección popular en el nivel local](#). ONU Mujeres-INAMU-SOLIDAR
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإكوادور وغيرها. (الإسبانية): [Levantado el velo: Estudio sobre acoso y violencia política en contra de las mujeres autoridades públicas electas a nivel local en Ecuador](#). <https://ecuador.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2019/12/estudio-violencia-politica-contra-las-mujeres-ecuador>. ONU Mujeres-AMUNE

مقالات أكاديمية

- بالينجتون، جولي (2016). قياس العنف ضد المرأة في الانتخابات، بحث مقدم في المؤتمر العالمي للجمعية الدولية للعلوم السياسية، بوزنان، بولندا، من 23 إلى 28 يوليو.
- باردال، غابرييل (2017). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل ومقاومة أشكال العنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي. العنف القائم على النوع الاجتماعي والتكنولوجيا والعنف، ماري سيغراف ولورا فيتيس، محرران، لندن: روتليدج
- باردال، جي،، بيارنيجار، إيلين وبيسكوبو، جينيفر إم (2017). كيف يشكل الجنس العنف السياسي: فصل السياق والدوافع والنصوص الثقافية والبنى الاجتماعية. ورقة عمل مقدمة في جامعة أوبسالا، مارس.
- _____ (2018). "Violence, Politics and Gender" (العنف والسياسة والجنس). في موسوعة أكسفورد البحثية للسياسة، مطبعة جامعة أكسفورد.

سيرفا سيرنا، دانييلا (2014). المشاركة السياسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المكسيك. Rev. mex. cienc. polít. soc [online]. 2014، المجلد 59، رقم 222، الصفحات من 117 إلى 140 http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_abstract&pid=S0185-19182014000300005&lng=es&nrm=iso&tlng=en

1. الأمم المتحدة (2021)، تقرير الأمين العام عن الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، E/CN.6/2021/3؛ الأمم المتحدة (2018)، قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 ديسمبر 2018 بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي (A/RES/73/148)؛ الأمم المتحدة (2020)، الرسائل الرئيسية والموارد المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية التي أقرتها اللجنة التنفيذية في 17 يناير 2020، [قرار اللجنة التنفيذية 2020/02](#): منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)، [دليل: التصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في محيط العمل](#)؛ الأمم المتحدة (2018)، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، A/73/301؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المقررة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (2018)، [العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: ملخص اجتماع فريق الخبراء وتوصياته](#)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)، [البيانات والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية: ملخص اجتماع فريق الخبراء وتوصياته](#)؛ التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016-2021).
2. العنف ضد المرأة في الحياة السياسية (VAWP) هو أحد المصطلحات الشائع استخدامها من قبل منظومة الأمم المتحدة؛ ومع ذلك، تُستخدم مصطلحات ومختصرات أخرى في بعض الأحيان في سياقات مختلفة، مثل: العنف ضد المرأة في السياسة (VAWiP) والعنف والتحرش السياسيين، والتي غالباً ما تُستخدم هذه المصطلحات في أجزاء من أمريكا اللاتينية؛ وهناك أيضاً مصطلح العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات (ESGBV)، وغالباً ما يُستخدم في كينيا؛ ويُستخدم مصطلح العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة (VAWPP) عند الإشارة إلى العنف المُرتكب ضد المرأة في الحياة العامة على نطاق أوسع.
3. استناداً إلى تعريف هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#). انظر أيضاً تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، [العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: مذكرة من الأمين العام](#).
4. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).
5. المرجع نفسه.
6. الأمم المتحدة (2018)، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، [العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: مذكرة من الأمين العام](#).
7. الاتحاد البرلماني الدولي، "التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد البرلمانيات"، موجز العدد (2016).
8. الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، "التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا" (2018).
9. الاتحاد البرلماني الدولي، "الإحصاءات السنوية للاتحاد البرلماني الدولي تكشف عن تزايد العنف ضد البرلمانيين، لا سيما عضوات البرلمان"، بيان صحفي، جنيف، 3 ديسمبر 2020.
10. <http://colombia.nimd.org/wp-content/uploads/2016/11/El-feno%CC%81meno-de-la-Violencia-contra-las-Mujeres-en-Poli%CC%81tica-Agosto-2017.pdf>
11. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).
12. المرجع نفسه، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017).
13. هناك إطار إقليمي واسع خارج نطاق الفصل، على سبيل المثال، هناك العديد من الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي التي تهدف إلى اتباع نهج شاملة ومتسقة ومتناسكة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة. وبعض الأمثلة جديرة بالذكر لكونها أدوات ملزمة قانوناً: اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئناله (اتفاقية بيليم دو بارا)، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، واتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول) التي دخلت حيز النفاذ في أغسطس عام 2014.
14. الأمم المتحدة (2018)، قرار الجمعية العامة رقم 73/148 وتاريخ 17 ديسمبر 2018 بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي، A/RES/73/148.
15. انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، [العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: مذكرة من الأمين العام](#).
16. الأمم المتحدة (2013)، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، A/HRC/23/50.

17. التوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد النزاع 2013، CEDAW/C/GC/30.
18. قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 بشأن المرأة والمشاركة السياسية (A/RES/66/130).
19. الأمم المتحدة (2018)، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، A/73/301.
20. اجتماع فريق الخبراء في عام 2019 بشأن تقرير البيانات. <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/egm-report-data-and-violence-against-women-in-politics>.
21. مذكرة توجيهية. قياس العنف ضد المرأة. قسم إنهاء العنف ضد المرأة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2016. <https://un-women.sharepoint.com/sites/roesa/EVAW%20Document%20Library/Guidance%20Note%20on%20Measuring%20VAW%20-%20EVAW.pdf#search=Guidance%20Note%20E%20Measuring%20Violence%20Against%20Women>.
22. منظمة الصحة العالمية، دراسة متعددة الأقطار لمنظمة الصحة العالمية حول صحة المرأة والعنف المنزلي المرتكب ضد المرأة، التقرير - النتائج الأولية للشيووع والنتائج الصحية وردود المرأة (2005). <https://www.who.int/reproductive-health/publications/violence/24159358X/en>.
23. منظمة الصحة العالمية، إعطاء النساء الأولوية: توصيات فيما يتعلق بالأخلاق والسلامة لأغراض بحث العنف المنزلي ضد المرأة (2001). https://www.who.int/gender-equity-rights/knowledge/who_fch_gwh_01.1/en.
24. الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، الدراسات الاستقصائية الإحصائية (2017). https://unstats.un.org/unsd/gender/docs/Guidelines_Statistics_VAW.pdf.
25. انظر، على سبيل المثال، [المبادئ التوجيهية بشأن الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المراقبة الدولية للانتخابات، بما فيها العنف ضد المرأة في الانتخابات](#).
26. لوسينا دي ميكو، "Online Threats to Women's Political Participation and The Need for a Multi-Stakeholder, Cohesive Approach to Address Them" (التحديات عبر الإنترنت للمشاركة السياسية للمرأة والحاجة إلى تبني نهج يتسم بالتعاضد بين أصحاب المصلحة للتصدي لها)، ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق الخبراء للدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، سبتمبر 2020. https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/csw/65/egm/di%20meco_online%20threats_ep8_egmcsw65.pdf?la=en&vs=1511.
27. ONU Mujeres, Historias de violencia hacia las mujeres en la política en América Latina (2019). <https://lac.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2019/12/historias-de-violencia-hacia-las-mujeres-en-la-politica-en-america-latina>.
28. كريستين ألي، "كسر دوافع العنف: الثغرات على مستوى منع العنف الجنسي المرتبط بالانتخابات والتصدي له في كينيا"، 17 ديسمبر 2019، ص. 2. <https://phr.org/our-work/re-sources/breaking-cycles-of-violence-gaps-in-prevention-of-and-response-to-electoral-related-sexual-violence-in-kenya>.
29. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دراسة استقصائية حول العنف ضد المرأة في الانتخابات اللبنانية (2018).
30. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي (2017).
31. A/73/301.
32. التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
33. وللحصول على تحليل كامل للإصلاحات القانونية والمؤسسية بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في أمريكا اللاتينية، انظر "Violence against Women in Politics in Latin America: Legislative Mapping and Parliamentary Projects" (العنف ضد المرأة في السياسة في أمريكا اللاتينية: استعراض التشريعات والمشاريع البرلمانية) من خلال <https://lac.unwomen.org/es/digiteca/publicaciones/2020/10/mapeo-legislativo-violencia-contra-las-mujeres-en-politica-america-latina>.
34. <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/8/news-tunisia-law-on-ending-violence-against-women>.
35. جينيفرام بيسكوبو، "National Gender Observatories: Monitoring Women's Political Participation in Latin America" (المراصد الوطنية للشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي: مراقبة المشاركة السياسية للمرأة في أمريكا اللاتينية)، ورقة معلومات أساسية عن المراصد، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 19 نوفمبر 2018.
36. وعادة ما تغطي تلك المراصد التي أسسها المجتمع المدني ويديرها قضايا أخرى تتعلق بالمساواة بين الجنسين، مثل الصحة.
37. جينيفرام بيسكوبو، "National Gender Observatories" (المراصد الوطنية للشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي) (انظر الحاشية 37).
38. التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019.
39. هيئة الإدارة الانتخابية الوطنية.
40. وافقت المحكمة الانتخابية في عام 2017 على لائحة الجهاز الانتخابي المتعدد القوميات (PEO) لتلقي ومعالجة/إدارة

[egm-report-violence-against-women/2018/9/in-politics-](https://www.unwomen.org/en/digiteca/publicaciones/2016/06/marco-paritario)

54. <https://lac.unwomen.org/en/digiteca/publicaciones/2016/06/marco-paritario>

55. <https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2019-11/guidelines-elimination-sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliament>

56. المرجع نفسه، دي ميكو 2020.

57. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البيانات والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية: تقرير اجتماع فريق الخبراء والتوصيات الصادرة عنه (2019). اجتماع فريق الخبراء بتاريخ ديسمبر 2019 <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/08/egm-report-data-and-violence-against-women-in-politics>

58. المعهد الديمقراطي الوطني، تغريدات يندى لها الجبين: فحص العنف الإلكتروني ضد المرأة في الحياة السياسية (2019).

59. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).

60. المرجع نفسه.

61. التوجيه الداخلي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2019.

62. الاقتباس من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (2017)، ص 92 [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).

63. التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020.

64. التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018.

65. الاقتباس من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (2017)، ص 92 [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).

66. التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018.

67. المرجع نفسه.

68. A/73/148.

69. تُعَرَّف اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (لعام 1994)، والمعروفة باسم اتفاقية بيليم دو بارا، العنف ضد المرأة وتنص على حق المرأة في حياة خالية من العنف.

70. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018).

71. <https://www.bbc.com/news/world-australia-50541277>

شكاوى التحرش والعنف السياسي ضد النساء (المرشحات والمنتخبات و/أو شاغلات المناصب العامة) كإجراء وقائي لوقف الاستقالات القسرية للنساء من مناصبهن. <https://www.scribd.com/document/355465671/Reglamento-para-el-tramite-de-recepcion-de-renuncias-y-denuncias-por-acoso-y-violencia-politica-de-mujeres-candidatas-electas-o-en-funcion-politica-p>

41. <http://observatorioparidaddemocratica.oep.org.bo/Eje-Tematico-01-Datos/Indicadores>

42. التقارير الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019.

43. <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23747&LangID=E>

44. <https://news.abs-cbn.com/spotlight/11/26/19/un-special-rapporteur-calls-on-ph-govt-to-protect-philippine-women-in-politics>

45. منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)، [دليل: التصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في محيط العمل](#).

A/73/301.46

47. المرجع نفسه.

48. المرجع نفسه.

49. الاتحاد البرلماني الدولي، مبادئ توجيهية للقضاء على التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان (2019). <https://www.ipu.org/resources/publications/reference/2019-11/guidelines-elimination-sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliament>

50. Općinsko vijeće Stari Grad uvodi sankcije za seksualno uznemiravanje, <https://www.klix.ba/vijesti/bih/jasmina-mrso-opcinsko-vijece-stari-grad-uvodi-sankcije-za-seksualno-uznemiravanje/180426076>

51. <https://www.ourcommons.ca/About/StandingOrders/Appa2-e.htm>

52. أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي، سجل وقائع اجتماعات مكتب مجلس الشيوخ، بما في ذلك الاجتماعين المنعقدين بتاريخ 29 يونيو 2017 و9 نوفمبر 2017. (في الاتحاد البرلماني الدولي، مبادئ توجيهية للقضاء على التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان، 2019).

53. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018)، العنف ضد المرأة في السياسة: تقرير اجتماع فريق الخبراء وتوصياته (2018). <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications>

84. كان من بين المشاركين مسئولين في العملية الانتخابية، وممثلات عن النساء المنتخبات من جميع مستويات مؤسسات الحكومية المحلية، ووكالات إنفاذ القانون، والصحفيين، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، وقادة الشباب، والشبكة النسائية، والناشطين، بالإضافة إلى طلاب الجامعات والكشافة من ميمينسينغ، وكوريجرام، ورانجبور، وراجشاهي، باريسال، وخولنا، وجيسور، وشيتاغونغ، وكوكس بازار.

85. <https://conocetucandidata.com>.

86. يشمل الشركاء ما يلي: اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني مثل مركز التنمية الديمقراطية (CDD)، والصندوق الاستئماني النيجيري للمرأة، ومبادرة نجوم الشباب للتنمية، ومديرو التغيير في نيجيريا، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية؛ والمجلس الاستشاري المشترك بين الأحزاب (IPAC)، ومنتدى المرأة السياسي (WIPF)؛ والصندوق الاستئماني النيجيري للمرأة (NWTf).

87. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017).

88. A/73/301.

89. <http://observatorioparidaddemocratica.oep.org.bo/Destacados/El-TSE-presentAs-el-pr-yecto-de-Ley-de-Organizaciones-PolAsticas>.

90. المرجع نفسه.

91. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "مراقبة الانتخابات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي: المنتدى الإقليمي حول المنهجيات والممارسات الجيدة لشرق وجنوب إفريقيا"، تقرير الاجتماع، 2018.

92. سياسات وإجراءات حزب العمل البريطاني المعنية بمكافحة التحرش الجنسي، <https://labour.org.uk/wp-content/uploads/2019/02/Sexual-Harassment-Procedure-ApprovedNEC290119.pdf>.

93. لسياسة المؤقتة لدى حزب العمال الأسترالي المعنية بمكافحة التحرش والتنمر، <https://www.alp.org.au/me-dia/1978/sexual-harassment-bullying-policy-updated-2-august-2019.pdf>.

94. <https://www.youtube.com/watch?v=QR2-2gwXszcQ&fbclid=IwAR0aEJPFpyhSgC3D71abjejBwm4QdlfX5JYfdORiEDhiD3ti6f807A1KiNQ>.

95. <https://lac.unwomen.org/es/noticias-y-eventos/articulos/2020/06/elecciones-genero-y-covid-19>.

96. تأسست شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة في عام 2007، وهي عبارة عن مشروع مشترك بين المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، <http://iknowpolitics.org/en>.

72. ومع ذلك، وافق ما يقرب من 30 برلماناً من برلمانات الولايات على إدخال إصلاحات على القوانين المحلية للاعتراف رسمياً بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية في إطار القوانين الحالية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

73. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018).

74. <https://www.oas.org/es/mesecvi/docs/DeclaracionViolenciaPolitica-EN.pdf>.

75. دُعمت المتحدة (2021)، تقرير الأمين العام عن الدورة الخامسة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة بشأن ضمان مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال واتخاذ القرارات في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، E/CN.6/2021/3.

76. <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/ojos-que-aun-no-ven.pdf>.

77. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، [منع العنف ضد المرأة في الانتخابات: دليل برنامجي](#).

78. تقتصر ذلك على وجود مساعدة انتخابية معتمدة من الأمم المتحدة. كما تتم المساعدة الانتخابية بناءً على طلب دولة عضو. ويعد وكيل الأمين العام لدائرة الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام، المدعوم من شعبة المساعدة الانتخابية، هو مركز التنسيق المنوط به تحديد موعد مشاركة الأمم المتحدة في المساعدة الانتخابية. ويجب أن تستند جميع المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة إلى تفويض من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو طلب رسمي من دولة عضو أو إقليم ويجب إجراء تقييم للاحتياجات من قبل مركز التنسيق بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. لا يتطلب الدفاع عن حقوق المرأة المتساوية والمشاركة السياسية أي طلب أو تقييم مسبق، بيد أنه يجب أن تتماشى رسائل المناصرة التي تشير إلى النظم والعمليات الانتخابية مع إطار سياسة الأمم المتحدة. للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على <https://dppa.un.org/en/elections#Requesting%20Assistance>.

79. الأمم المتحدة 2018 (A/73/301) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017).

80. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017).

81. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017).

82. يرجى الاطلاع على <https://www.facebook.com/1571472223102417/posts/2111460069103627>.

83. للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى <https://www.facebook.com/1571472223102417/posts/2131101990472768>.



220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: +1 646 781-4400
Fax: +1 646 781-4444

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen
www.instagram.com/unwomen